الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

جامعة بجاية

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

عنوان المذكرة

# تيسير النحو العربي دراسة في المفهوم والتطبيقات

مذكرة لاستكمال شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

من إعداد الطالبتين:

سعدي حنان

سادلي نبيلة

تحت إشراف الأستاذ:

خنيش السعيد

السنة الجامعية:

2020/2019

# الإهداء

أهدي ثمار جهدي هذا إلى من علّمني أنّ الشّرف ليس ذهبا

أتباهى به ولا أتعالى به...إنّما الشّرف علم ينتفع به وينفع به:

إلى الوالدين الكريمين اللذان أنارا طريقي حفظهما الله

إلى إخوتي الكرام

وإلى التي شاركتني حلاوة ومرارة هذا البحث سعدي حنان

وعائلتها المحترمة

إلى كل صديق قريب أو بعيد

وإلى فريدة التي كانت سندا لي في طباعة هذا البحث

كما لا يفوتني أن أتوجّه بالشّكر الخاص إلى أسرة كليّة اللّغات

تخصّص لسّانيّات عامة.

إلى الأستاذ "خنيش السعيد"

الذّي ساعدني بإشرافه على بحثي هذا والذّي غمره بالرّعاية

الصّادقة والتّوجيهات السّديدة فجزاه اللّه كلّ خير.

سادلي نبيلة

# الإهداء

أهدي ثمار جهدي هذا إلى من علّمني أنّ الشّرف ليس ذهبا

أتباهى به ولا أتعالى به...إنّما الشّرف علم ينتفع به وينفع به:

إلى الوالدة الكريمة التي كانت سندا لي حفظها الله

إلى والدي العزيز الذي نزع الأشواك عن دربي حفظه الله

وإلى روح جدتي الطاهرة رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه

إلى إخوتي الأحباء

وإلى التي شاركتني حلاوة ومرارة هذا البحث ساندلي نبيلة

وعائلتها المحترمة

وإلى فريدة التي كانت سندا لي في طباعة هذا البحث

إلى كل صديقاتي في الإقامة:يسمينة، سيليا، كايسة،

طاووس،فضيلة ....

سعدي حنان

# شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والشكر لجلاله سبحانه وتعالى الذي أعاننا على إنجاز هذه المذكرة.

رغم أن عبارات الشكر والامتنان تكاد تكون عاجزة في هذا المقام على إيفاء الغرض المنشود، إلاّ أننا نتقدم بأسمى كلمات الشكر والامتنان للدكتور"خنيش السعيد"على جهوده السديدة والقيمة التي أفادتنا كثيرا فجازاه الله خيرًا في الدنيا والآخرة.

وكذا نتوجه إليه بالشكر لتحمله أعباء قراءة البحث وتصحيحه.

وكما لا يفوتنا أن نتوجّه بالشّكر الخاص إلى أسرة كليّة اللّغات تخصّص لسّانيّات عامة، لا ننسى أن نتوجه بفائق الشكر والاحترام لجميع أساتذتنا الكرام الذين رافقونا طوال مشوارنا الدراسي وأوصلونا إلى ما نحن عليه اليوم منّا فائق الاحترام والتقدير.

بسم الله الرحمن الرحيم

# المقدمة

الحمد لله ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمد عبده ورسوله.

أما بعد:

يعتبر النحو العربي الدعامة والركيزة الأولى للغة العربية، وبه لا تزال قائمة إلى يومنا هذا، والسبب الرئيسي الذي أدى إلى ظهور هذا العلم هو حماية القرآن الكريم من اللحن والتحريف، ومنه نشأ ما يعرف النحو وبدأت أسسه ومبادئه تترسى، وسرعان ما تطور وازدهر وصار علما قائما بذاته، وجد النحاة أنه وبسبب تشعبه وكثرة الأراء فيه أصبح صعبا ومعقدا ما أدى إلى نفور الدارسين والباحثين عنه، بعد ذلك ظهرت حركات تدعوا إلى التيسير وهي حركة قائمة منذ القدم، حيث لجؤوا إلى البحث عن طرق لتسهيل وتوضيح هذا النحو كالاختصار والشروح والإيجاز، ورغم محاولاتهم هذه إلا أنّهم لم يوفقوا بالخروج إلى قواعد سهلة ومبسطة لتكون في متناول الدارس، لتأتي بعد ذلك دراسات أخرى تدعوا إلى تجديد وإحياء وتبسيط في النحو العربي.

ونظرا لأهمية وصدى الذي أثاره هذا الموضوع في حياة الدارس والباحث في هذا المجال ولكون موضوع التيسير محل اهتمام فكر الدارس وهذا ما جعلنا نختار هذا البحث الموسوم: ب "**تيسير النحو العربي دراسة في المفهوم والتطبيقات**". وذلك لتحقيق رغبتنا الملحة في التعمق في قضايا التيسير والكشف عن مضامينها.

أهداف الموضوع:

1. معرفة أهمية ودور النحو العربي من الدراسات التي تهدف إلى تبسيط وتطبيق قواعده.

2. التطرق إلى القضايا الكثيرة للنحو العربي التي لا تعد ولا تحصى.

3. الاطلاع على صعوبات النحو العربي وأهم الدوافع التي جعلت النحاة ينشدون إلى تيسير النحو العربي

4. التعرف على جهود النحاة واللغويين التي بذلوها في تيسير النحو العربي.

ومنه فقد تطرقنا في بحثنا هذا إلى طرح بعض الإشكاليات:

- التعرف على ماهية النحو العربي واهم قضاياه؟
- ماذا نعني بتيسير النحو العربي. وما هي أهم طرقه؟
- فيما تتجلى جهود القدامى المحدثين في التيسير؟

وللإجابة على هذه الإشكاليات اعتمدنا على هيكل البحث التالي:

العنوان: تيسير النحو العربي دراسة في المفهوم والتطبيقات.

الفصل الأول: المعنون بالنحو العربي، ويحتوي على مبحثين، الأول: مفهوم النحو العربي ونشأته، والثاني: قضايا النحو العربي.

الفصل الثاني: يتمحور حول تيسير النحو العربي وهو مزيج بين النظري والتطبيقي، فقد قسم إلى قسمين أي مبحثين، الأول: يتمحور حول مفهوم التيسير ومنطلقاته، أما الثاني: فقد خصص لتطبيقات التيسير النحو العربي.

وذيل البحث بخاتمة تضمنت فيه مختلف النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة العامة في الجانب النظري منها والخاصة في الجانب التطبيقي.

واعتُمد في دراسة موضوع هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي كونه هو الأنسب لهذه الدراسة.

كما استُند على مجموع من المصادر والمراجع منها:

- "الواضح" للزبيدي.
- "اللمع" لابن جني.
- "تجديد النحو" لشوقي ضيف1982.
- "نحو التيسير" لعبد الستار الجواري1984.
- "في النحو العربي نقد وتوجيه" للمخزومي.
- "الأصول في النحو" لابن السراج.

أما عن الصعوبات والمشاكل التي وقفت عائقا في إنجاز هذا البحث هو هذا الوضع الذي تمر به البلاد المتمثلة في الوباء القاتل "كورونا"، والذي نتج عنه الغلق المفاجئ للجامعات والمكتبات، كما صادفتنا صعوبة في عدم إيجاد المصادر وعدم التواصل المستمر مع المشرف ما جعلنا نغوص في متاهة.

# الفصل الأول: النحو العربي

**المبحث الأول: مفهوم النحو العربي ونشأته**

**أولا: مفهوم النحو**

**ثانيا: النشأة والتطور**

**ثالثا: لمحة عن المدارس**

**المبحث الثاني: قضايا النحو العربي**

**أولا: قضية العامل**

**ثانيا: قضية الإعراب**

**ثالثا: قضية كان وأخواتها**

**رابعا: الجملة**

## المبحث الأول: مفهوم النحو العربي ونشأته

### أولا: مفهوم النحو العربي

### تمهيد:

لم تكن العربية صعبة على أهلها ولم تكن بحاجة إلى ضوابط وقواعد لتعلم لغتهم الأم، فقد كانوا يتحدونها سليقة، لكن توافد الأعاجم عليها بعد الفتوحات الإسلامية بدأ الخوف على القرآن الكريم من اللحن وفساد اللغة، وهو الدافع بظهور النحو الذي عُرِفَ قديما بعلم العربية حيث وضعت أحكام مستنبطة من كلام العرب بمقاييس مختلفة.

### 1.1. النحو لغة:

جاء في معجم الصِّحاح: "النحو: القصد والطريق، يقال: نحوت نحوك، أي قصدت قصدك. ونحوت بصري إليه، أي: صرفت. وأنحيت عنه بصري، أي: عدلته...، وأنحي في سيره أي اعتمد على الجانب الأيسر، والانتحاء مثله، هذا الأصل، ثم صار الانتحاء الاعتماد والميل في كل وجه. وانتحيت لفلان، أي عرضت له، وانتحيت على حلقة السكين، أي: عرضت ونحيّتُه عن موضعه تنحية فتنحى...، النحو: إعراب الكلام العربي... والنِّحْيُ بالكسرة: زق للسمن، والجمع أنحاء. الأموي أهل المَنْحَاةِ القوم البعداء الذين ليسوا بأقارب[1].

1) الجوهري الصّحاح، تح: احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ج6، ط.2، 1979م، ص2503-2505

وجاء في لسان العرب: "النحو القصد والطريق ويكون ظرفا ويكون اسما، نحاه ينحوه وتَنَحَاهُ نحوًا وانْتَحَاهُ، ونّحو العربية منه... قال سيبويه: شَبَهُوهَا بِعتُوّ هذا قليل وفي بعض كلام العرب إنكم لتنظرون في نحَوٍّ كثيرة أي: في ضروب من النحو...، ويقال أنحى عليه وانتحى عليه إذا اعتمد عليه، ابن الأعرابي: وأنحى ونَحَى وانْتَحَى أي اعتمد على شيء وانتحى له وتنحى له: اعتمد على شيء...، وتنحى له بمعنى نحالة وانتحى وانشد..."[1].

النحو في اللغة يأتي على خمسة معاني: (القصد، المثل، الجهة، المقدار، القسم)

فمثاله بمعنى القصد: نحوت نحو فلان.

فمثاله بمعنى المثل: ما رأيت نحوك.

فمثاله بمعنى الجهة: سرت نحو المسجد.

فمثاله بمعنى المقدار: في الكتبة نحو ألف كتاب.

فمثاله بمعنى القسم: جعلت كتاب الله على أربعة أنحاء.

وقد غلب استعمال كلمة "النحو" على العلم الذي يُعْرَفُ به أحوال الكلمة في مواقعها الإعرابية داخل الجملة، وأحوال المواقع الإعرابية للجملة بالنسبة لغيرها"[2].

1) ابن منظور، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، مادة (ن ح و)، ط.1، ج.1، 2003م، ص.4371

2) أبو بكر على عبد العليم، الموسوعة النحوية والصرفية المُيَسَرَة، مكتبة بن سينا، القاهرة، د.ط، 2004م، ص.514

### 2.1. النحو اصطلاحا:

ورد في كتاب [أصول في النحو] لابن سراج: " أن النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى يقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن الفعل مما عينه: ياء أو واو أو تقلب عينه حتى قولهم: قاع–باع"[1]

ابن سراج في هذا التعريف يرى أن المتكلم بكلام العرب عليه أن يعرف في الأول اللغة ثم النحو وذلك بمعرفته حركات الإعراب كرفع الفاعل ونصب المفعول به، كي يضبط كلامه وقصده.

جاء في خصائص لابن جني: "النحو هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير، والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليحقق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع أي: نحت نحوًا كقولك: قصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل فقهت مصدر فقهت الشيء أي عرفته"[2].

1) أبي بكر محمد ابن سراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط.3، ج.1، 1996م، ص.35

2) أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: محمد على النجار، دار الكتب، مصر، ج.1، د.ط، د.ت، ص.34

ابن جني هو الأخر يرى النحو: بأنه محاكاة لكلام العرب والأخذ بما قالوا وذلك من خلال بيان حركات الإعراب ونوع الكلمة وهو ما يؤدي إلى سلامة اللغة وفصاحتها.

وكذلك عرفه ابن مسعود: "النحو صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما تتألف بحسب استعمالهم ليعرف النسبة من صيغة النظم، وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى"[1].

في القرن السابع (7هـ) نجد ابن عصفور: " يعرفه بأنه علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يتألف منها"[2].

ورد في جامع الدروس العربية بأن النحو: "هو علم بأصول تُعْرَف بها أحوال الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء"[3].

جاء في معجم المصطلحات النحوية والصرفية بأنه: "علم يبحث في أواخر الكلم، إعرابًا وبناءً، وقد ذكره النحاة: بأن موضوع علم النحو الكلمات العربية من حيث عروض الأحوال لها حال

1) كمال الدين أبي سعد على ابن مسعود، المستوفي في النحو، تح: محمد بدوي المحتون، دار الثقافة العربية، القاهرة–مصر، د.ط، ج.1، 1987م، ص.11
2) ابن عصفور المقرب، تح: عادل أحمد ومحمد المعوض، دار الكتب العلمية لنشر لبنان، ط.1، 1998م، ص.67
3) محمد الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت–لبنان، ط.3، 1995م، ص.9

إفرادها وتركيبها وغايته الاستعانة به على فهم كلام الله والرسول صلى الله عليه وسلم وفائدته الاحتزاز من الخطأ في الكلام أو التمييز بين صواب الكلم وخطئه"[1].

كل هذه التعريفات نجد أنها تجمع على أن النحو هو العلم الذي يبحث في أواخر الكلمات إعرابًا وبناءً، وقد استنبط من كلام العرب بمقاييس أدت إلى وضع الأحكام التي يتألف منها.

## ثانيا: نشأة النحو:

### 1.2. سبب التسمية:

لم يكن يعرف في القديم بهذا الاسم، فكان يعرف ب "علم العربية" وهذه التسمية ظهرت في عهد الطبقة الثانية من علماء البصرة حيث اشتهرت عنها مؤلفات واتسمت فصرح فيها باسم النحو"[2]، وتعود التسمية النحو إلى "الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين قال لأبي الأسود الدؤلي: " ما أحسن هذا النحو الذي نحوت"[3].

1) محمد نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط.1، 1985م، ص.217-218

2) ابراهيم عبود السمرائي، المدار النحوية، دار المسيرة، عمان، ط.1، 2007م، ص.23

3) محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط.2، ص.33

وهناك من نسب تسمية هذا النحو إلى أبي الأسود الدؤلي حيث نجد قول ابن السلام الجمحي في الطبقات: "وكان أول من استن العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي"[1].

### 2.2. واضع النحو العربي:

اختلفت الروايات حول واضع النحو العربي إذ نجد أنها نُسِبَتْ إلى على بن أبي طالب رضي الله عنه–أمير المؤمنين–ما روي عن أبو الأسود الدؤلي حيث قال: "دخلت «على علي بن أبي طالب» فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذا يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء، يعني الأعاجم فأردت أن أضع شيئا يرجعون إليه ويعتمدون عليه ثم ألقى إلى الرقعة وفيها مكتوب: الكلام كله اسم، فعل، حرف، فالاسم ما نبدأ به عن المسمى، والفعل ما نبدأ به، والحرف ما افاد معنى، وقال لي: أنح هذا النحو"[2]، وهناك من قال أنه: " هو عبد الرحمان بن هرمز من أول من وضع العربية، فكان أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش"[3].

1) محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة،ص.32
2) المرجع نفسه، ص.24
3) أبو بكر محمد الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، د.ط، د.ت، ص.28

نجد أيضا من نسبه إلى ثلاثة: بن هرمز وأبو الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم الليثي هذا ما قاله أبو بكر الزبيدي: "أول من أصل النحو وأعمل فكره فيه، أبو الأسود الظالم بن عمرو الدؤلي، ونصر بن عاصم الليثي وعبد الرحمان بن هرمز، فوضعوا للنحو أبوابا وأصلوا أصولا له"[1].

أشار راوي صالح أن واضع النحو هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه ثم نقله وزاد عليه أبو الأسود الدؤلي، إذ نجد في قوله: "نُقِر ونَعْتَرِف بأن الواضع الأول لعلم النحو هو الإمام علي بن أبي طالب–كرم الله وجهه–وقد نقله عنه وزاد فيه ما وقع له أبو الأسود الدؤلي"[2].

### 3.2. دوافع نشأة النحو العربي:

كانت العرب في العصر الجاهلي تتكلم باللغة العربية مستقيمة في أساليبها، نقية من الشوائب بعيدة عن اللحن... ويكاد القدماء يجمعون أن السبب في وضع النحو يعود إلى تسرب اللحن وانتشاره على الألسنة، خاصة حين الإعراب، بعد اختلاط العرب بغيرهم من الشعوب والأجناس الأخرى"[3]، وتتمثل هذه الدوافع في:

#### أ. دافع الديني:

كان نزول القرآن الكريم الدافع والسبب الرئيسي الذي أدى إلى التفكير لوضع ما يسمى بعلم العربية على اختلاف فروعه وعلومه من أصوات ولهجات...، فقد كان خوف المسلمين كبير على

1) ينظر، راوي صالح، النحو العربي، نشأته وتطوره، مدارسه ورجاله، دار الغريب، القاهرة، د.ط، 2003م، ص.35

2) المرجع نفسه، ص.44

3) محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 2000م، ص.67

كلام الله عز وجل أن يلحقه اللحن في قراءته أو التصحيف في أحرفه. يصبح فهم الآيات والأحكام المأخوذة منه مفهوما خاطئ. قال الله تعالى:﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ولَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ (سورة الحجر:9)، ضف إلى ذلك فقد بدأ في الظهور منذ حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذه الأمثلة تبين هذه الظاهرة:

1. "لحن رجل بحفرة الرسول صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلاة والسلام: " أرشدوا أخاكم فقد ضلّ".

2. مر عمر بن الخطاب (ت23ه) رضي الله عنه على قوم يسيؤون رمي، فغضب وقرعهم، فقالوا: "إنّا قوم متعلمين، فاشتد غضبه وقال: والله لخطؤكم في لسانكم أشد عليّ من خطئكم في رميكم، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: رحم الله أمرًا أصلح في لسانه"[1].

3. انتشار اللحن بين الناس جعل عمر بن الخطاب يقول: "تعلموا العربية فإنها تثبت العقل، وتزيد في المروءة"[2].

ب.**دافع اجتماعي:**

كان هذا الدافع مرتبطا ارتباطا وثيقا بالدافع الديني، فقد كانت البلاد الإسلامية تعج بمختلف الأقوام المهاجرة والمستعمرة لها بعد الفتوحات الإسلامية خاصة البصرة، فكان النحاة

1) منال محمد أحمد عبد القادر القاري، جهود نحاة مصر المحدثين في تيسير النحو في القرن 20، بحث مقدم لنيل الدكتوراه، جامعة شاندي، 2016م، ص.24

2) المرجع نفسه، ص.25

المسلمون يخشون على لغة قرآنهم من أن تلحقها ظاهرة اللحن هذه المنتشرة بكثرة التي خلّفها في اختلاف في الأجناس، ضف إلى ذلك هناك الكثير من الأعاجم الذين دخلوا الإسلام تولدت عنهم رغبة في تعلم لغة القرآن وأحكامه، واللغة العربية هي أيضا تعتبر لغة الدولة الحاكمة فبتعلمهم لها وقواعدها وأحكامها يمكنهم مشاركتهم في تيسير شؤونها، وكل ذلك معناه أن البواعث متشابكة دفعت دفعا إلى التفكير في وضع النحو، ولا بد أن نضيف إلى ذلك رقي العقل العربي ونمو طاقيته الذهنية نمو أعده للنهوض برصد الظواهر اللغوية وتسجيل الرسوم النحوية تسجيلا تطّرد فيه القواعد وتنظيم الأقيسة انتظاما يهيئ لنشوء علم النحو ووضع قوانينه الجامعة المشتقة من الاستقصاء الدقيق للعبارات والتراكيب الفصيحة ومن المعرفة التامة بخواصها وأوضاعها الإعرابية"[1].

ت. **الدافع القومي:**

عندما اختلط العرب بالأمم الأخرى اتسعت دولتهم واحتكت لغتهم بلغات هذه الأمم، تفشي اللحن في لغتهم استشرى الخطأ على ألسنة الناشئة منهم سرى هذا اللحن إلى القرآن الكريم، واندفع نخبة من العلماء الغُيَارى هذه اللغة إلى السعي في جمع اللغة واستقراءها، فوضعوا قواعد تصون اللسان تحفظه من اللحن في القرآن[2].

1) شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط.7، د.ت، ص.12-13

2) رافع عبد الله لعبيدي، جهود دكتور شوقي ضيف في تجديد النحو تعليمه وتيسيره، مجلة آداب الرافدين، ع.58، تمهيد.

ضف إلى ذلك: "أن العرب يعتزون بلغتهم اعتزازًا شديدًا وهو اعتزاز جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم مما جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها خوفا من الفناء والذوبان في اللغات والأعجمية"[1].

### 4.2. مراحل تطور النحو العربي:

علم النحو حسب المؤرخين مرّ بأربعة أطوار حيث نشأة صغيرا ليتطور ويصبح علما عظيم الشأن حيث مرّ بمرحلة الوضع والتكوين، مرحلة النشوء والنمو، مرحلة النضج والكمال، ورحلة الترجيح في الأخير.

#### أ. طور الوضع والتكوين:

تعد البصرة السباقة إلى وضع الأسس الأولى لنحو العربي إذ نجد محمد الطنطاوي يقول: "هذا هو الطور الذي استأثرت به البصرة صاحبة الفضل في وضعه وتعهده في نشأته، والكوفة منصرفة عنه بما شغلها من رواية الأشعار والأخبار والنوادر زهاء قرن، اشتغل فيه الطبقات من البصريين بعد الأسود الدؤلي حتى تأصلت أصول منه كثيرة وعرفت بعض أبوابه"[2].

إذ كان أهل البصرة يناظرون الأمويين حيث قاربت قصب السبق في عهد الأمويين فيما الكوفيين يناظرون العباسين فقد كانوا يميلون إلى الطاعة والهدوء، بالإضافة إلى "الموقع الجغرافي للبصرة التي تعتبر أقرب مدن العراق إلى العرب الفصحاء الذين لم تتلوث لغتهم عامية الأمصار،

1) شوقي ضيف، المدارس النحوية،ص.12

2) محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص.37

فعلى مقربة منها بوادي نجد غربا والبحرين جنوبا، والأعراب يغدون إليها ومن داخل البصرة وهذا ما جعل أهل البصرة ويجمعوا عن العرب دون تكلف وعناء السفر، كما أن البصرة تميزت بقربها من سوق المربد الذي اشتهر بمجالس العلم والمناظرة وفيه يقوم اللغويين بتدوين ما يسمعون ويأخذون ما يصحح قواعدهم"[1].

ومن أعلام هذا الطور:" أبو الأسود الدؤلي مؤسس، عنبسة بن معدان الفيل، ونصر بن عاصم الليثي، عبد الرحمان بن هرمز، يحي بن يعمر، عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن يعمر الثقفي وأبو عمر بن العلاء"[2].

**ب. طور النشوء والنمو:**

وتميز هذا الطور أنه بصري كوفي حيث يقول الطنطاوي: "فهذا الطور مبدأ الاشتراك بين البلدين في هذا النهوض بهذا الفن والمنافسة في الظفر يشرفه، فقلا تلاقت فيه الطبقة الثالثة البصرية برئاسة الخليل والأولى كوفية بزعامة الرؤاسي، وكذا بعدهما طبقتان من كل البلدين، فوثب هذا الفن وثبة حي بها حياة قوية أبدية بعده"[3]، و"من أعلام هذا الطور نجد الخليل بن أحمد (175هـ)، الأخفش (172هـ)، يونس بن حبيب (182هـ)، وهم من الطبقة الثالثة، ومن الطبقة

1) ينظر: محمد الشاطر احمد محمد، الموجز في نشأة النحو، مكتبة الكليات الازهرية، القاهرة، د.ط،1983م، ص.23-24
2) ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص.37-40
3) المرجع نفسه، ص.40

الرابعة سيبويه (180هـ)، اليزيدي (202هـ)، الأصمعي (216هـ)، أم الطبقة الخامسة الأخفش الأوسط (211هـ)، قطرب (206هـ).

أما نحاة الكوفة نجد في الطبقة الأولى أبو جعفر الرؤاسي (175هـ)، معاذ الفراء (187هـ)، وفي الطبقة الثانية نجد الكسائي (189هـ)، وفي الطبقة الثالثة الفراء (207هـ)، حلف الأحمر (194هـ)، الليحاني (220هـ)"[1].

وهذا الطور ساهم في ارتقاء علم النحو حيث ساعد في:

1. امتداد البحث عن صيغ الأبنية واتساع مباحث الإعراب واندراج مباحث الأبنية والصيغ في مباحث النحو.
2. استقلال النحو عن مباحث اللغوية الأخرى وحرص العلماء على مزج في بعض المؤلفات النحو باللغة والأدب مثل كتاب العين والكامل للمبرد.
3. فضل الكوفيين في علم الصرف وتفوقهم على البصريين وأسبقيتهم في استنباط قواعده وذلك على يد أبي جعفر الرؤاسي.

كثرة المؤلفات النحوية حيث انتشرت حركة التأليف أشهر ما وصلنا: العين للخليل، قرآن النحو لسيبويه، والمقاييس لأوسط الأخفش، الفيصل الرؤاسي والمصادر للكسائي"[2].

1) ينظر: محمد الشاطر أحمد محمد، الموجز في نشأة النحو، ص.49-68
2) ينظر: المرجع نفسه،ص.69-70

**ت. طور النضج والكمال:**

هذا الطور من عهد أبي عثمان المازني البصري إمام الطبقة السادسة ويعقوب بن سكت الكوفي إمام الرابعة إلى أخر عصره المبرد البصري شيخ السابعة وثعلب الكوفي شيخ الخامسة"[1].

نجد من أعلام هذا الطور: الطبقة السادسة من البصرة الجرمي (225هـ)، المازني (247هـ)، والرياشي (257هـ)، ومن الطبقة السابعة المبرد (285هـ)، أما من الكوفة في الطبقة الرابعة ابن سعدان (231هـ)، وابن السكت (244هـ)، ومن الطبقة الخامسة منها ثعلب(291هـ)[2].

تميز هذا الطور بفصل النحو عن الصرف "وأول من سلك هذا السبيل المازني، فقد ألف في الصرف وحده وشق الطريق لمن بعده، ومن هذا العين تشعبت مسالك التأليف في العلوم العربية، فمن مؤلف في النحو وحده ومن منصف في الصرف وحده، ومن خالط بينهما"[3]، كما أكملوا ما فات السابقين ففصلوا ما أجمعوا وبسطوا ما أبهموا واختصروا فأكملوا التعريفات وهذبوا الاصطلاحات[4].

لتدخل فيما بعد" بغداد ميدان دراسة النحو مع أختيها البصرة والكوفة[5].

1) محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص.46
2) ينظر: محمد الشاطر أحمد محمد، الموجز في نشأة النحو، ص.71-82
3) محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص.47
4) محمد الشاطر أحمد محمد، الموجز في نشأة النحو، ص.84
5) المرجع نفسه، ص.84

**ث. طور الترجيح:**

كان هذا هو طور المذهب البغدادي والذي غلبت عليه النزعة البصرية حيث يمكن تقسيم أعلامه إلى ثلاث مجموعات الأولى البغداديون أصحاب البصرة:

1. الزجاجي (311هـ) من مؤلفات: معاني القرآن والاشتقاق.
2. ابن السراج (316هـ) من مؤلفاته: الأصول الكبير.
3. الزجاجي (339هـ) من مؤلفاته: الإيضاح الكافي في النحو.
4. السيرافي (362هـ) من مؤلفاته: والوقوف والابتداء.

أما المجموعة الثانية فهم بغداديون أصحاب الكوفة فنجد منهم:

1. ابن الأنبا ري (327هـ) من مؤلفاته: الواضح في النحو.
2. ابن خالويه (370هـ) من مؤلفاته: المذكرة والمؤنث.

أما المجموعة الثالثة فقد تحرروا من قيود العصبية فنجد:

1. ابن قتيبة (268هـ) من مؤلفاته: من مؤلفاته: غريب القرآن.
2. ابن كيسان (299هـ) من مؤلفاته: المهذب في النحو.

الأخفش الصغير (315هـ) من مؤلفاته: شرح كتاب سيبويه"[1].

1) ينظر: محمد الشاطر أحمد محمد، الموجز في نشأة النحو، ص.86-97

## ثالثا: لمحة عن المدارس النحوية

### 1.3. مدرسة البصرة:

"كان موقع البصرة الأثر البارز في سبقها للاهتمام بالنحو فكانت أقرب المدن العراق إلى العرب الأقحاح الذين حافظوا على لغتهم من اللحن فمكن هذا أهل البصرة أن يأخذواعن العرب دون يتكلفوا مشاق السفر على خلاف الكوفة وبغداد"[1].

ضف إلى ذلك موقعها هذا كان له أكبر أثر في سرعة نموها وازدهارها، فالعرب الوافدون عليها مازالوا يميلون إل الحياة الفطرية الخالية من القيود والتكاليف، وكأنهم مع هذا يفتحون مدنا أخذت نصيبها من الحضارة"[2].

تعتبر مدرسة البصرة واضعه النحو على يد أبو الأسود الدؤلي ويتمثل ذلك في نقط العرب مدرسة البصرة هي التي وضعت أصول نحوها وقواعده ومكنت له من هذه الحياة المتصلة التي لا يزال يحياها إلى يوم، وكل مدرسة سواها فإنها هي فرع لها ثمرة تالية من ثمارها"[3].

منهج مدرسة البصرة:

- كان البصريون أكثر حرية وأقوى عقلا، وكانت طريقهم في البحث أكثر تنظيما.

1) أحمد قريش، محاضرات المدارس النحوية تخصص لسانيات عامة، جامعة أبي بكر بلقيد، تلمسان، ص.10.
2) رواي صالح، النحو العربي: نشأته وتطوره، مدارسه ورجاله، ص. 79
3) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص.5.

- اعتمادهم على الشواهد الموثوق بها المتداولة على السنة العرب.
- نفورهم وإهمالهم لشواذ في اللغة.

اختلفت نظرة الناس إلى البصرة، فمن مادح لها معجب بها بذكر لفظها وميزاتها ومن ذام بها قامع فيها، مبرزا لعيوبها ومساوئها وهذا من أجل طبائع الأشياء، إذ لم يعهد إذ اتفق الناس على أمر وجدوه وإنما تتعدد النظرات لتعدد أهواء أصحابها"[1]. ومن أبرز علماءها نجد أبي الأسود الدؤلي، عبد الرحمان بن هرمز، يحي بن يعمر، عنبسة الفيل، نصر بن عاصم الليثي... وغيرهم.

### 2.3. مدرسة الكوفة:

تركت الكوفة للبصرة وضع نقاط الإعراب في الذكر الحكيم ووضع نقط الإعجام، والأنظار النحوية والصرفية الأول التي تبلورت عند أبي إسحاق والتي أقام عليها قانون القياس والتعليل[2].

لم تكن الكوفة مهتمة بوضع النقط سواءً كان نقط الإعراب أو الإعجام للقرآن الكريم، ولا بوضع الأحكام النحوية أو الصرفية، في حين كانت مهتمة بالفقه ووضع أصوله ومقاييسه وفتاواه. يبدأ النحو الكوفي بدءً حقيقيا بالكسائي وتلميذه الفراء. فهما اللذان رسما صورة هذا النحو ووضعا

1) رواي صالح، النحو العربي، نشأته وتطوره، ص.83
2) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص.153

أسسه وأصوله، أعداه بحذقهما وفطنتهما لتكون له خواصه التي يستقل بها عن النحو البصري، مرتبين لمقدماته، مدققين في قواعده، متخذين له الأسباب التي ترفع بالنيابة[1].

اعتمدت مدرسة الكوفة في منهجها على كل الشواهد والنوادر وكل ما سمع عن العرب، فكانوا يقبلون بكل ما وصل إليهم وجعلوه أصلاً يقيمون القياس عليه. ومن أبرز أعلامها نجد: الرؤاسي، الكسائي، الفراء، اللحياني، ابن سعدان وآخرون.

### 3.3. مدرسة بغداد:

عرفت مدينة بغداد بمدينة الخلفاء والأمراء إلا إنها استطاعت أن تفرض نفسها من بين المدارس النحوية، مدرسة بغداد ظهرت متأخرة عن المدرسة البصرية والكوفية، و"اتبع نحاة بغداد في القرن الرابع الهجري منهجا جديدًا في دراسته ومصنفاته النحوية فيقوم على الانتخاب من أراء المدرسة البصرية والكوفية جميعًا"[2].

كما نجد أنه اختلفت الآراء حول حقيقية المدرسة البغدادية، فنجد من يرى أن بغداد امتزاج بين المذهبين البصري والكوفي، وهناك من يرى عكس ذلك أي أنها مدرسة قائمة بذاتها، إلا أن مدرسة بغداد عُرفت على أنها تجمع بين المذهب البصري والكوفي، ونجد"علماء هذه المدرسة انقسموا إلى ثلاث نزعات فنجد من غلبت عليه النزعة البصرية، أمثال: الزجاج، ابن السراج، الزجاجي، مَبْرَمَان، ابن دَرَسْتَوَيْه، ومن غلبت عليه النزعة الكوفية: أبو موسى الحامض، ابن الأنبا ري، ونجد

1) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص.154

2) المرجع نفسه، ص.245

من علمائها من جمع بين النزعتين: ابن قتيبة، ابن الكيسان، الأخفش الصغير، ابن شقير، ابن الخياط، نِفْطَوَيْه"[1].

كانت لدوافع ظهور النحو العربي دورًا في إرساء معالمه وقواعده، وساهمت أكبر المدارس من بصرة وكوفة وبغداد بقيادة أكبر النحاة وأعظمهم في ذلك ولم تكن ولادة علم النحو يسرة فقد مرت بمراحل عدة إلا ان وصل إلى ما هو عليه اليوم علما قائما بذاته له عالمه الخاصة، وقد لقي صعوبة من طرف متعلميه في استيعابه وتطبيق أحكامه.

1) ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص.172-178

## المبحث الثاني: قضايا النحو العربي:

يعتبر النحو العربي الركيزة الأساسية التي استندت عليها اللغة العربية، فكما هو معروف عن النحو أنه علم واسع حيث أن القضايا التي وضعها وعالجها النحاة لا تعد ولا تحصى، وهذه القضايا هي التي ساهمت في بناء وإرساء هذا العلم منها: قضية العامل، الإعراب. القضايا التي كانت سببا في تقعيد النحو، ومنها كانت الركيزة الأساسية التي جعلت من النحو ما هو عليه اليوم.

### أولا: العامل

#### 1. مفهوم العامل:

لقد كان العامل من أهم القضايا التي عنى بها النحو فقد كان محل اهتمام النحاة، فنجد الجرجاني عرفه بقوله: "العامل ما أوجب كون أخر الكلمة على وجه مخصوص من الأعراب"[1].

عرّف ابن الحجاب العامل في (الكافية) بقوله: "العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب"، واكتفى الجامي بشرح هذا التعريف وتوضيحه بالأمثلة فقال: " العامل – لفظيا كان أو معنويا–ما به يتقوم أي: يحصل المعنى المقتضي للإعراب ففي (جاءني زيد) (جاء) عامل إذ به حصل معنى الفاعلية في (زيد) فجعل الرفع علامة لها..."[2].

1) الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص.122

2) نور الدين عبد الرحمان الجامي، شرح كافية ابن الحاجب، تح: أسامة طه الرّفاعي، الأفاق العربية، القاهرة، ج.1، ط.1، 2003م، ص.125

و"تعريف الشيخ خالد في شرحه لمتن عوامل الجرجاني وهو: والعامل ما أوجب كون أخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا نحو (جاء زيد ورأيت زيدا، ومررت بزيد ولم يفعل"[1]، ومنه فإن العامل ارتبط بتأثير على الكلمات الذي يظهر في تعبير حركاتها فهي ناتجة عما أصطلح عليه العامل.

**2. نشأة العامل:**

اختلفت الآراء حول أصل ونشأة العامل النحوي وأغلب الآراء ذهبت إلى أن بداياته ارتبطت بالعلة النحوية." وليس "العامل" في أول أمره إلا ضربا من التعليل، فقد رأى النحاة وهم يقعدون للغة أن الكلمة قد تأتي مرة مرفوعة، وأخرى منصوبة وثالثة مجرورة واستجابة لطبيعة التعليل التعليمي رأوا أن يربطوا ظاهرة الرفع الأسماء بدواعيها أو بأحوالها التي تكون عليها فأدى بهم ذلك إلى القول بعوامل الرفع وعوامل النصب وغيرها من العوامل"[2].

ويشار إلى أن الكتاب لسيبويه هو الأول الذي تطرق إلى العامل "فقد تعلم على أستاذه الخليل ابن أحمد، تأثر بمن عاصروه وسبقوه"[3]، حيث نجده يقول: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجاري لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل –وليس شيء منها إلا وهو يزول

1) أبو علي المكرم، الحذف التقديري في النحو العربي، دار الغريب، القاهرة، ط.1، 2008م، ص.20
2) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة العربية في الجملة بين القديم والحديث، دار الكتاب الحديث، الكويت، د.ط، د.ت، ص.167
3) المرجع نفسه، ص.162

عنه–وبين ما يبغي عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"[1].

كما نجد أنه هناك من يرى أن بداياته ارتبطت بالمنطق الفلسفي، كون الدراسات اللغوية في بادئ الأمر تأثرت بالمنطق الأرسطي، فقد قال تنتقل عدوى التفكير الارسطو طيالسي الذي يخلط بين الدراسات اللغوية والدراسات المنطقية والميتافيزيقية التي اللغة العربية ودراساتها و بالأخص دراسات أصل اللغة والدراسات النحوية"[2].

### 3. أنواع العامل:

لقد قسم النحاة العوامل إلى قسمين إثنين وهما:

#### 1.3. العوامل اللفظية:

لقد عرف الجرجاني العوامل اللفظية بقوله:"أي: منسوبة إلى اللفظ، (تلفظ باللسان) أي أن لها حظا ودخلا في اللسان، كما هو مبين في الحواشي"[3]،وهي نفسها قسمها الجرجاني إلى قسمين: القياسي وسماعي إذ قال: "العمال القياسي: وهو ما صح أن يقال فيه: كل ما كان كذا، فإنه يعمل كذا، كقولنا: "كلام زيد" لما رأيت أثر الأول في الثاني، وعرفت علته قست عليه، "ضرب زيد"

1) سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3، 1988م، ج.1، ص.13
2) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة النسر، د.ط، د.ت، ص.17
3) الجرجاني، العوامل المئة، تح: أبي بكر الشيخ الداغستاني، دار المناهج، لبنان، بيروت، ط.1، 2009م، ص.90

و"ثوب بكر"، أما العامل السماعي: هو ما صح أن يقال فيه: هذا يعمل كذا، وهذا يعمل كذا، وليس لك أن تتجاوز، كقولنا: إن الباء تجر، ولم تجزم وغيرهما"[1].

قُدِرت العوامل القياسية بسبع مؤثرات "الأول: الفعل على الإطلاق، الثاني: اسم فاعل، الثالث: اسم المفعول، الرابع: الصفة المشبهة، الخامس: المصدر، السادس: اسم المضاف، السابع: الاسم التام"[2].

فمثلا: اسم المفعول: "هو ما لم يسم فاعله، نحو: مضروب زيدٌ، ويضاف إلى ما ارتفع به، ك زيد مضروب العبد، في: زيد مضروب عبده، دون اسم الفاعل، فلا تقول: هذا ضاربٌ أبيه زيدًا، في: هذا ضاربٌ أبيه زيدًا، فإن بنى متعتدٍ إلى إثنين، وجب نصب الثاني، وإضمار الأول نائبا للفاعل، ك: زيد المكسو جبة"[3].

كما نجد مفهوما أخر لاسم المفعول هو: "ما دل على الحدث ومفعوله. ويعمل عمل فعله المبني للمفعول فإن كان متعديا لمفعول واحد رفعه لإثنين أو ثلاثة رفع الأول ويبقي على ما سواه على النصب، ويسمى المرفوع نائب الفاعل"[4].

1) الجرجاني، معجم التعريفات، ص.122
2) وليد وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتب الثقافي، الأردن، ط.2، 2005م، ص.55
3) ابن رحمة الحويزي، علم الإعراب، تح: عبد الرحمان كريم اللامي، دار العلمية الدولية، عمان، ط.1، 2002م، ص.142
4) محسن محمد معالي، العوامل النحوية للجرجاني، حورس الدولية، الإسكندرية، د.ط، 2009م، ص.129

وفي اسم الفاعل نجد أنه "هو الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية مجرى الفعل في إفادة الحدوث، زيد قائم، وهم واجفة قلوبهم، ولاهية عقولهم عن المعاصي"[1].

أما العوامل السماعية فقد قدرت بثلاثة عشرة نوعا وهي: حروف الجر التي تجر الاسم فقط، حروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر، حروف تنصب الاسم المفرد، حروف تنصب الفعل المضارع، حروف تجزم الفعل المضارع، حروف تجزم نكرة على التمييز، كلمات تسمى أسماء الأفعال بعضها يرفع وبعضها ينصب،الأفعال الناقصة،أفعال المقاربة، أفعال المد والذم، أفعال الشك واليقين"[2].

### 2.3. العوامل المعنوية:

يضيف الجرجاني قائلا عن العوامل المعنوية:"هو الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنا يعرف بالقلب"[3]، وتتجلى مظاهر العوامل المعنوية في "أمران: الأول: في المبتدأ والخبر، والثاني: العامل في الفعل المضارع الرفع"[4].

فمثلا: في العالم الرفع المبتدأ والخبر: العامل فيه معنوي وهو الابتداء وهو ما ذهب إليه قوم منهم الجرجاني. والأصح ما ذهب إليه سيبويه وه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وجرى على ذلك ابن مالك قال في الألفية: ورفع المبتدأ بالابتداء كذا رفع خبر بالمبتدأ[5].

1) محسن محمد معالي، العوامل النحوية للجرجاني، ص.127
2) ينظر: وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، ص.54-55
3) الجرجاني، معجم التعريفات، ص.122
4) وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، ص.55
5) محسن محمد معالي، العوامل النحوية للجرجاني، ص.138

والعامل في الرفع الفعل المضارع نجد أن " الفعل المضارع الخالي من الناصب والجازم يكون مرفوعا، وعامل فيه الرفع، هو وقوعه موقع الاسم... فحيث وقع المضارع فيها أعطي أول إعراب الاسم وأقواه، وهو الرفع"[1].

## ثانيا: الإعراب:

### 1. مفهوم الإعراب:

لقد تعددت المفاهيم اللغوية و"تجمع المعجمات اللغوية والمصادر النحوية على أن معنى الإعراب في اللغة: "الإبانة والإفصاح، يقال: أعرب الرجل عما في نفسه أنه أبان في ذلك وأفصح وأظهره للعلن"[2].

أما في الاصطلاح فقد اختلف معنى الإعراب من نحوي لأخر فنجده عند ابن جني بقوله: "ضد البناء في المعنى، ومثله في اللفظ. والفرق بينهما زوال الإعراب لتغيير العامل وانتقاله ولزوم الحادث عن غير عامل وثابته"[3].

ونجده أيضا عند سيبويه في قوله: " هذا مجاري أواخر الكلم من العربية: وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف"[4]، وقد "شاهد

1) محسن محمد معالي، العوامل النحوية للجرجاني، ص. 140
2) حسن منصور الشيخ، الإعراب المحلي المفردات النحوية، دار الفارس، الأردن، ط.1، 2009م، ص.61
3) ابن جني، اللمع، تح: حسن محمد محمد شرف، كلية دار العلوم، القاهرة، ط.1، 1979م، ص.92
4) سيبويه، الكتاب، ص.13

المصطلح لدى النحاة مع شيء من التحديد فقد قال ابن السراج: " واعلم أن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحرف، وأن السكون والبناء حقهما أن يكون لكل فعل أو حرف، وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلة، وأن الإعراب الذي دخل الأفعال المستقبلة إنما دخل فيها لعلة"[1].

## 2. أنواع الإعراب:

ينقسم الإعراب إلى:

### 1.2. الإعراب اللفظي (الظاهر):

لقد عرف الإعراب اللفظي على أنه "الإعراب الظاهر: بالضمة، الفتحة والكسرة، والسكون الظاهرة على أخر الحرف الصحيح من الكلمة، وهو محل الإعراب، والصالح لظهور الحركات عليه"[2].

### 2.2. الإعراب المحلي:

لقد عرف حسن منصور الشيخ إعراب المحلي على أنه:"الإعراب اعتباري لا تكون العلامة التي يقتضيها العمال ظاهرة ولا مقدرة، ويكون منصبا على مجموع الكلمة، أو الجملة أو غيرها من التركيبات النحوية لا على حرف الإعراب"[3].

1) حسن منصور الشيخ، الإعراب المحلي المفردات النحوية، ص.70-71
2) محمود مطرجي، النحو وتطبيقاته، دار النهضة العربية، بيروت، ط.1، 2000م، ص.30
3) حسن منصور الشيخ، الإعراب المحلي المفردات النحوية، ص.98

وتعريف عبد القادر مايو: " إعراب اعتباري للمبنيات، فيقال على الكلمة المبنية أنها مبنية على ما هو أخرها، في محل رفع أو نصب أو رفع أو جر أو جزم"[1].

### 1.2.2. مواضيع الإعراب المحلي:

يتميز الإعراب المحلي عن غيره من أنواع الإعراب لخصوصيته في إعراب المفردات وأشباه الجملة والجمل كاملة:

#### أ. الإعراب المحلي في المفردات:

والإعراب المحلي في المفردات يرتكز فقط على الأسماء والأفعال فمثلاً: في الأسماء نجدها تدخل على تسعة أنواع منها: "الضمائر المنفصلة والمتصلة حيث تأخذ محلا إعرابيا، فتكون في محل نصب أو رفع أو جر، مثل: "عبدت الله" فالتاء ضمير متصل في محل رفع الفاعل، ونجد كّذلك في الأسماء الموصولة وكلها لها محل في الإعراب إلا ما دل على إثنين فهي تعرب إعراب المثنى، أما في الأفعال: فيقع الإعراب المحلي على الفعل الماضي إذا كان جواب لأداة الشرط، وعلى الفعل المضارع المبني حين يكون مرفوق أي متصل بنون النسوة ونون التوكيد"[2].

1) حسن منصور الشيخ، الإعراب المحلي المفردات النحوية، ص.98

2) ينظر: حسن منصور الشيخ، الإعراب المحلي المفردات النحوية، ص.100.99

**ب. الإعراب المحلي في شبه الجملة:**

"ويقع الإعراب المحلي على شبه جملة الظرفية، وشبه الجملة التي تتكون من جار ومجرور"[1].

ج. **الإعراب المحلي للجملة:**

وقد عددت الجمل التي لها محل من الإعراب في ثمانية جمل منها:

" الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ، مثل: الشجرة أوراقها مخضرّة، فأورقها مخضرة: في محل خبر المبتدأ ونجد أيضا الواقعة حالا، مثل: جئت والشمس مشرقة الواقعة مضافا إليه"[2].

**ح. الإعراب المحلي في بعض التركيبات:**

وذلك مثل الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر، أو إحدى عشر إلى تسعة عشر، باستثناء (اثني عشر واثنتي عشرة)، ومعها في الحكم نفسه العبارة (بضع عشرة)[3].

**3.2. الإعراب التقديري:**

الإعراب التقديري هو "العلامة الإعرابية التي لا تظهر على الحرف الأخير من اللفظ المعرب، إذا كان الحرف حرف علة، فتقدر فيه الحركات.

نحو: إن الهدى هدى الله"[4].

---

1) ينظر: حسن منصور الشيخ، الإعراب المحلي المفردات النحوية،ص.101.100
2) ينظر: المرجع نفسه، ص.101
3) المرجع نفسه، ص.101
4) محمود مطرجي، النحو وتطبيقاته، ص.30

### 1.3.2. حالات الإعراب التقديري:

لقد أجملها النحاة في الحالتين:

أ. "إذا كانت الكلمة معتلة الأخر: بمعنى أنها ختمت بألف أو ياء ساكنة مكسورة ما قبلها أو واو ساكنة مضموم ما قبلها"[1].

"وتقدر حركات عليها وفق الترتيب الأتي:

- الاسم المقصور
- الاسم المنقوص

الفعل المضارع معتل الأخر"[2].

ب. "الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، مثل: (كتابي) حيث تقدر جميع الحركات، لمناسبة كسر الحروف ما قبل الياء"[3].

## ثالثا: كان وأخواتها

### 1. تعريف كان وأخواتها:

عرفت على أنها هي أفعال ناقصة تدخل على المبتدأ أو الخبر، فتبقى الأول مرفوعا ويسمى باسمها – حقيقة_ وتنصب الثاني ويسمى خبرها، فهي العامل في الاسم والخبر.

1) حسن منصور الشيخ، الإعراب المحلي المفردات النحوية، ص.73
2) محمود مطرجي، النحو وتطبيقاته، ص.31
3) حسن منصور الشيخ، الإعراب المحلي المفردات النحوية، ص.84

وتسمى أفعال ناقصة لأنها لا تشكل مع اسمها كلاما تاما إلا بذكر الخبر.

نحو: الشمس مشرقة: كانت الشمس مشرقة"[1].

**2. عددها ومعانيها:**

عددها: ثلاثة عشر: كان –أصبح–أضحى –أمسى –بات–ظل–صار–ليس–مازال–ما برح–ما أنفك–ما فتى–ما دام.

معانيها ودلالتها: ولكل من هذه الأفعال دلالة خاصة مثل: أصبح–أضحى–أمسى–بات–ظل: لها دلالة وتستعمل للوقت، نحو: أصبحت الشمس طالعةً، أضحت السماء صافيةً، ظل العصفور مغردًا.

- وتستعمل (صار) للدلالة على تحول اسمها إلى خبرها، مثل: صار القطن نسيجا.
- وتستعمل (ليس) لنفي معنى الخبر عن الاسم، مثل: ليس العيد محرما.
- ضف إلى ذلك ما زال–ما برح ما أنفك ما فتئ، فدلالتها استمرار معنى الخبر للاسم، مثل: لازال النجاح ممكننا، ما فتئ المحب رقيقا.

أيضا تستعمل (ما دام) للدلالة على المدة كقوله تعالى:﴿ وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا ﴾(مريم:31)[2].

1) ينظر:محمود مطرجي، في النحو وتطبيقاته،ص.176

2) ينظر: محمد عبد البديع، مختصر النحو العربي، دار الامين ن القاهرة، ط.1، 2000م، ص.112.111

### 3. تصرفها:

"تختلف كان وأخواتها من حيث قابليتها للتصريف على النحو التالي:

- ما يتصرف تصرفا تاما فيأتي منه الماضي والمضارع والأمر وهي سبعة أفعال: "كان–أصبح–أضحى أمسى–بات–ظل–صار".

مثال: يبيت الجندي ساهرًا.

تظل الأسماك سابحة.

كن صبورًا ولا تكن عجولاً.

- وهناك ما يتصرف تصرف ناقصا فيأتي منه الماضي والمضارع ولا يتصرف في الأمر وهي: "مازال–ما برح–ما أنفك–ما فتئ".

نحو: لم تزل القوة حكمًا.

لا يفتأ الطير مغردًا.

فعلان جامدين يلزمان صيغة الماضي فقط وهما: "ليس–ما دام"[1].

### 4. ترتيب معمولي الفعل الناقص:

"المعروف أن بعد الفعل الناقص يأتي اسمه ثم خبره، وهو الترتيب المعمول به في الجملة الاسمية لكن في بعض الحالات يطرأ عليها تغيير وذلك بتقديم الخبر على الاسم تأخر الاسم

1) ينظر: محمد عبد البديع، مختصر النحو العربي، ص.112

عليه، ونجد ذلك في مواضيع كثيرة وهي: يتقدم اسمها على خبرها إذا كان الخبر جملة اسمية– يتقدم اسمها إذا كان الخبر جملة فعلية–يتقدم اسمها إذا تساوي مع خبرها في التعريف والتنكير– يتقدم خبرها على اسمها إذا كان في الاسم ضمير يعود على الخبر– يجب تقديم الخبر إذا كان الخبر من الأسماء التي لها حق الصدارة، كاسم الاستفهام– حالا ت يجوز فيها التقديم والتأخير والتوسط( منع تقديم الخبر على ما "دام" و"ليس" وأجازوا التوسط بينهما، تقديم الخبر على الاسم إذا حصر ب"إلا"). مثلا:

### 1.4. يتقدم اسمها على خبرها إذا كان الخبر جملة اسمية:

مثال: كانت الحياة مشاغلها متعبة.

الحياة: اسم كانت مرفوع بالضمة الظاهرة.

مشاغلها: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. والهاء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر المضاف إليه.

متعبة: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. والجملة الاسمية تتكون من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان.

### 2.4. يتقدم الخبر إذا كان الخبر جملة فعلية:

مثال: ما برح الفخر يشمخ بهم.

الفخر: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة.

يشمخ: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره "هو".

والجملة من (فعل+ فاعل) في محل نصب خبر ما برح.

### 3.4. يتقدم اسمها إذا تساوى مع خبرها في التعريف والتنكير:

نحو: لم يزل قبح الكلام سلاح اللئام، فقبح: اسم معرف والسلاح أيضا خبر معرف، حيث تساوتا في التعريف"[1].

**رابعا: الجملة**

### 1. مفهوم الجملة:

مفهوم الجملة في معجم الوسيط هو: " جماعة كل شيء، ويقال أخذ الشيء جملة وباعه جملة، وتجمعا لا متفرقا. والجملة عند (البلاغيين والنحويين) كل كلام اشتمل على مسند ومسند إليه (ج) جملٌ"[2].

أما في معجم المصطلحات "فهي بنية الكلام المرسل وغير المرسل وعنصر فقاره الرئيسي، واختلف فيها إلا إذا كانت مرادفة للكلام أو غير مرادفة"[3].

1) ينظر: محمود مطرجي، النحو وتطبيقاته، ص. 195–198
2) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص.136
3) محمد سمير نجيب اللبيدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان بيروت، ط.1، 1985م، ص.52

أما عند النحاة و خاصة عند سيبويه في قوله: "وليس شيء يضطرون إليه وهو يحاولون له وجها. وما تجوز يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ها هنا، لأن هذا موضع الجمل"[1].

أما المبرد الذي أول من استعمل مصطلح الجملة حيث قال عنها: "وإنا كان الفاعل رفعا، لأنه هو الفعل الجملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخَاطَب"[2].

الجملة في تعريف النحاة: "هي الكلام الذي يترتب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل، والجملة نوعان لا ثالث لهما: جملة اسمية وجملة فعلية"[3]، وما عرف عن الجملة العربية أنها تربط بين عناصرها علاقة إسنادية تتكون من مسند ومسند إليه، في هذا الصدد نجد عبده الراجحي يقول عن الجملة على أنها: " لا بد أن يكون فيها ركنان أساسيان أو «عمدتان» يربط بينهما «الإسناد» وهو من أهم المصطلحات النحوية، فالخبر يسند إلى المبتدأ، والفعل يسند إلى الفاعل أو نائب الفاعل، أي أن الخبر والفعل مسند، والمبتدأ، والفاعل ونائب الفاعل مسند إليه"[4].

## 2. أنواع الجملة:

الجملة العربية نوعان:

1) سيبويه، الكتاب، ص.32
2) أبي العباس محمد بن زيد المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، مصر، ج.1، 1994م، ص.146
3) عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، لبنان، ط1، 2004م، ص.93
4) المرجع نفسه، ص.94

### 1.2. الجملة الاسمية:

يعرف محمد حماسة أنها"تتألف الجملة الاسمية من (مسند ومسند إليه) أو من مبتدأ وخبر، والمبتدأ لا بد أن يكون اسما أو ضميرا، أما المسند أو الخبر فلا بد أن يكون وصفا أو ما ينقل إليه من الاسم أو الجملة أو جار والمجرور والظرف"[1].

و"الجملة الاسمية هي التي صدرها اسم "محمد حاضر"...، "وجاء في المغني" والمرادنا يصدر الجملة الإسمية المسند والمسند إليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو: القائم الزيدان وأزيد أخوك؟ ولعل أباك منطلق وما زيد قائما"[2]، وهذه الأخيرة هي التي ابتدأت باسم مرفوع ولها ركنان وهما المبتدأ والخبر، مثل: الجو حار، والعلم نور، المبتدأ والخبر دائما يأتيان مرفوعان أو هذه الجملة الإسمية تأتي في محل رفع.

#### 1.1.2. أنوع المبتدأ:

إن المبتدأ يأتي على شكلين فقط، إما اسما صريحا أو اسم مصدر مؤول، حيث يجب أن يكون اسم مفردا.

1) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة العربية في الجملة بين القديم والحديث، دار الكتاب الحديث الكويت، د.ط، د.ت، ص.79

2) فاضل صالح السمرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، الأردن، ط.2، 2007م، ص.157

فالاسم الصريح مثلا كقولك: "زيد قائم"، فزيد: مبتدأ مرفوع وقائم خبر. أما في المصدر المؤول نحو: "أن تصوموا خير لكم"، فإن: حرف مصدري، وأن تصوموا فعل مضارع منصوب، زمنه "فإن تصوموا": مصدر مؤول في محل رفع المبتدأ، وخير: خبر مرفوع"[1].

### 2.2.2. أنواع الخبر:

نجد أن الخبر على ثلاثة أنواع منها: مفرد وجملة (الفعلية، الإسمية) وشبه الجملة منها:

أ. خبر المفرد: ويكون جامد أو مشتق مثل: الساحة واسعة، زيد مجتهد.

ب.خبر الجملة: ويأتي هذا الخبر إما على جملة اسمية أو فعلية.

كقولك: زيد خلقه كريم.

فزيد: مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة.

خلقه: مبتدأ ثان مرفوع بالضمة الظاهرة، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر.

كريم: خبر المبتدأ الثان مرفوع بالضمة الظاهرة

والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع المبتدأ الأول.

وأيضا كقول: "علي يتحدث الفرنسية".

فعلي: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة.

يتحدث: فعل مضارع المضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره "هو".

---

1) ينظر: عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص.98

الجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر"[1].

## 2.2. الجملة الفعلية:

تعرف الجملة الفعلية أنها "هي التي تبدأ بفعل غير ناقص، وحيث إن الفعل لا بد أن يكون تاما، والفعل يدل على حدث فإنه لا بد له من محدث يحدثه، أي: لا بد له من فاعل...ولها ركنان أساسيان هما الفعل والفاعل"[2].

### 1.2.2. أركان الجملة الفعلية:

تتكون الجملة الفعلية من فعل + فاعل + مفعول به.

الفعل: "هو ما دل على معنى في نفسه، أو حدث مقترن بزمان. نحو: انطلق، عاد، سافر...إلخ. وهو على ثلاثة أضرب:

1) الفعل الماض: نحو: عاد المهاجر إلى دياره.
2) الفعل المضارع: مثل: يعود المهاجر إلى دياره.
3) الفعل الأمر: نحو: قم يا جميل وتوجه إلى المدرسة"[3].

"الفاعل: أو المسند إليه هو اسم مرفوع قدم عليه فعل تام معلوم أو شبهه وأسند إليه.

والمقصود بشبهه: المصدر، اسم فاعل، اسم المبالغة.

---

1) عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص.112
2) ينظر:المرجع نفسه، ص.199
3) ينظر: محمود مطرجي، النحو وتطبيقاته، ص.9-11

مثال01: نبغ الدارس في الامتحان، فالدارس: فاعل للفعل نبغ.

مثال02: الدارس نابغ أبوه، فأبوه: فاعل لاسم الفاعل"[1].

المفعول به: "هو الذي يقع عليه فعل الفاعل، ولا يكون إلا في الجملة فعلها متعدي بنفسه. نحو: قرأ زيد الكتاب"[2].

### 1.2.3. شكل الجملة المبنية للمجهول:

#### أ. الفعل الماضي:

"يضم أوله ويكسر ما قبل أخره غالبا. مثال: "شرحت المسالة شرحا وافيا".

ويضم أوله وثانيه إذا كان مبدوءً ب "تاء زائدة"، نحو: "تُنُودي للجهاد في سبيل الله".

ويكسر أوله إذا كان أجوف ثلاثيا. مثل: "قيل الحق في هذه المسألة".

وكذلك الأجوف غير الثلاثي إذا كان على وزن افتعل. مثل: "اقتيد الجاني إلى المحكمة".

1) محمود مطرجي، النحو وتطبيقاته،ص.269

2) المرجع نفسه، ص.190

**ب. الفعل المضارع:**

فيضم أوله ويفتح ما قبل آخره. مثال: "يُسمع صوت المؤذن من بعيد"، "يُراد بكم وتعلق عليكم الآمال". ومنه نخلص إلى القول أنه تطرأ عليه تغييرات على الجملة المبنية للمجهول حيث يسمي المرفوع فيها، أي بعد الفعل المبني للمجهول نائبا للفاعل"[1].

## 2. أقسام الجمل من حيث الإعراب:

تنقسم الجملة العربية من حيث الإعراب إلى قسمين وهما:

### 1.2. الجملة التي لها محل من الإعراب:

الجملة التي لها محل من الإعراب" هي التي يمكن أن تؤول بمفرد وتأخذ إعرابه، نحو: "السماء تمطر". جملة تمطر: من الفعل والفاعل، ضمير مستتر في محل رفع خبر المبتدأ، هذه الجملة يمكن تأويلها بمفرد مرفوع، فنقول: السماء ممطرة"[2].

وهناك عدة جمل لها محل من الإعراب نجد:" جملة الخبر–جملة المفعول به–جملة الصفة–جملة الحال–جملة المضاف إليه والجملة الواقعة جواب الشرط لجازم المقترن بالفاء إذا الفجائية، فمثلا:

1) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف وآخرون، النحو الأساسي، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، 1997م، ص.325.324

2) محمد عبد البديع، مختصر النحو العربي، ص.148

جملة الخبر نقول: "كان العصفور يغرد" فجملة يغرد في محل نصب خبر كان، وفي المفعول به نجد قول: "ظننت أنك مسافرٌ"، فجملة "أنك مسافر" في محل نصب مفعول به أمافي الصفة فتقع فيها الجملة إذا كان فيها الموصوف نكرة وتتبعه في الإعراب، مثل: "سمعنا فتى يذكرهم"، فجملة يذكرهم صفة لأن الموصوف نكرة في محل نصب"[1].

### 2.5. الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

الجملة التي لا موقع لها من الإعراب "هي الجملة التي لا تحل محل كلمة مفردة، ومن ثم لا يقال فيها، إنها في موضع رفع النصب أو جر أو جزم"[2].

والجمل التي لا محل لها من الاعراب هي: "الجملة الابتدائية–الجملة المعترضة – الجملة التفسيرية–الجملة المجاب بها القسم–الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا–الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف–الجملة التابعة لما لا محل له من الإعراب. ونذكر منها:

الجملة الابتدائية: التي يقصد بها ابتداء الكلام إما أن تكون اسمية أو فعلية. مثل: "زيد قائم" هي جملة لا محل لها من الإعراب لأنها جملة ابتدائية تؤدي معنى مستقل.

1) ينظر: محمد عبد البديع، مختصر النحو العربي، ص.149.148

2) عبد الراجحي، التطبيق النحوي، ص.398

والجملة الاعتراضية: هي التي تعترض بين شيئين يحتاج كل منهما للأخر...، مثل: "كوفئ – أظن–زيدٌ". فأظن: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا والجملة من فعل وفاعل لا محل لها من الإعراب لأنها جملة اعتراضية"[1].

1) ينظر:المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص.60.59

# الفصل الثاني: تيسير النحو العربي وتطبيقات

**التمهيد**

**المبحث الأول: مفهوم التيسير ومنطلقاته**

**أولا: مفهوم التيسير**

**ثانيا: الدوافع تيسير النحو العربي**

**ثالثا: طرق تيسير النحو العربي**

**المبحث الثاني: تطبيقات تيسير النحو العربي**

**أولا: جهود النحاة القدماء**

**ثانيا: جهود النحاة المحدثين**

كان السبب الملح لنشأة النحو حماية القرآن الكريم من اللحن وتعلم لغته، وبعد نشأة النحو وتطوره ووصوله لدرجة البلوغ ازداد صعوبة وتعقيدًا، فنجد كثرت الخلافات بين النحاة في المسألة الواحدة، وكثرت الشروح والتعليلات، مما أدى إلى تعقيد اللغة وابتعاد المهتمين عنها وهو السبب الذي مهّد لظهور حركة تيسير النحو العربي، والحاجة الملحة من أجل تبسيطه، فنجد العديد من النحاة القدماء الذين دعوا إليها أمثال خلف الأحمر في كتابه "مقدمة في النحو" الذي دعا إلى الاهتمام بالمتعلم، الجاحظ، الزجاجي، الزمخشري وغيرهم كثر، لكن هذه الحركة لم تتعد الاختصارات والإيجاز في النحو، إلى أن ظهرت محاولة ابن مضاء القرطبي الذي شن حربا ضد نظرية العامل، ومحاولته هذه جاءت بفكرة التبسيط وتسهيل النحو للمتعلم، وقد أصبحت الركيزة الأولى التي ارتكز عليها النحاة "المعنون بالرّد على النحاة"، لكن بعد أن قام بتحقيقه الدكتور شوقي ضيف فقد كان مهملا إلى أن قام بتحقيقه ونشره سنة1947، ومنه تعددت واختلفت طرق تيسيره من نحوي لأخر.

## المبحث الأول: مفهوم التيسير ومنطلقاته

### أولا: مفهوم التيسير لغة واصطلاحا

#### 1. لغة:

جاء في لسان العرب:" يسر: اليسير: اللين والانقياد ويكون ذلك للإنسان والفرس، وقد يسر يَيْسرُ وياسره لاَيَنَهُ، ياسره أي ساهله. وفي الحديث: إن هذا الدين يسر، اليسر ضد العسر، أراد أنه سهل سمح قليل التشديد وتيسر لفلان الخروج واستيسر له بمعنى تهيأ"[1].

وورد في المعجم الوسيط:" فلفظة يسر الشيء، يَيْسرُ يسرًا ويسارًا: جعله له ميسورًا: سهلاً حاضرًا والتيسير الشيء السهل تيسير للقتال وغيرها ويقال تيسر له كذا: هيأه"[2]، ونلاحظ من خلال التعريفين أنهم أجمعا ‘على أن التيسير مصدر يسّرّ وهو ضد العسر، والذي يعني أسهل، اللين والانقيادي.

2. **التيسير اصطلاحا:**

يقول شوق يضيف في كتابه "تجديد النحو": هو إعادة تنسيق أبواب النحو بحيث يستغني عن طائفة منها بِرَدِّ أمثلتها إلى الأبواب الباقية حتى لا يتشتت فكر الدارس النحو في كثرة الأبواب توهن قواه العقلية"[3].

1) ابن منظور، لسان العرب، تح. عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف مصر القاهرة، د.ط، د.ت، ج.6، مادة (يسر)، ص.4957-4958
2) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية مصر، ط.1، 2004م، ص.1064
3) شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف القاهرة، ط.6، 2013م، ص.4

ويعرفه عبد الرحمان حاج صالح على انه: "تكييف النحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلمين فعلى هذا ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو، لا في النحو ذاته"[1].

كما عرّف التيسير أيضا على أنه: "العمل على تسهيل القواعد النحوية وذلك بالتخلص من الصعوبات التي تكتنفها، فهو تيسير لا يدعوا إلى الاختصار ولا إلى حذف الشروح والتعليقات من المؤلفات النحوية القديمة، ولكنه يهدف إلى عرض جديد لموضوعات النحو، وذلك بتقديم حلول لكثير من مشاكل النحو، فهو بذلك إصلاح لحال هذا الدرس بأصوله ومسائله"[2].

ونجد المخزومي يقول: "التيسير إذن ليس اختصارًا، ولا حذفا للشروح والتعليقات،ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو ييسر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها، ولن يكون التيسير وافيا بهذا ما لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته، أصولا ومسائل، ولن يتم هذا–فيها أرى– إلا بتحقيق هاتين الخطوتين:

الأولى: أن نخلص الدرس النحوي بما علق به من شوائب جرها عليه لمنهج دخيل، هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة (العامل).

1) محمد صاري، تيسير النحو موضة أم ضرورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عنابة، ص.04
2) أ. سميرة جداين، مفهوم تيسير النحو لدى النحاة المحدثين، ج. تلمسان، ص.128

والثانية: أن نحدد موضوع الدرس اللغوي، ونعين نقطة البدء به، ليكون الدارسون على هدى من أمر ما يبحثون فيه"[1]، ومنه فإن كلمة التيسير في الاصطلاح من خلال هذه التعريفات تتفق على أنه تجديد وتبسيط وإصلاح وعلى أنه إعادة لتنسيق أبواب النحو حيث لا يقتصر على الشروحات والاختصارات.

أن كلمة التيسير رافقته مصطلحات أخرى في العصر الحديث سواءً فردية كانت أم جماعية يظهر لنا عدة مصطلحات أين يقصد بها التيسير منها: التجديد، التبسيط، الاحياء، التذهيب والإصلاح.

المعنى اللغوي لهذه المصطلحات:

التجديد: "جاء في مادة (جدّ) من المعجم، جدد الشيء: صيره جديداً"[2].

التبسيط: "جاء في مادة (بسَّط) بسط الشيء: نشره وجعله بسيطا لا تعقيد فيه، وهي كلمة محدثة"[3].

الإحياء:" جاء في مادة (حي) من أحياء الله فلانا: جعله حيا، وأحيا الله الأرض: أخرج فيها النبات"[4].

1) مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط.2، 1986م، ص.15-16
2) معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط.4، 2004م، ص.1064
3) المرجع نفسه، ص.56
4) معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص.213

التهذيب:" جاء في مادة (هذّب) هذّب الكتاب: لخصه وحذف ما فيه من إضافات مقحمة وغير لازمة"[1].

الإصلاح:" جاء في مادة (صَلُحَ)، أصلح في عمله أو أمره: أتى بما هو صالح ونافع، وأصلح الشيء: أزال فسادة"[2].

ونخلص من خلال هذا كله أن كلمة التيسير خلال المحاولات تيسير النحو العربي رافقته مجموعة من المصطلحات المتداخلة فيما بينها والتي تهدف إلى وجهة واحد، فالتيسير هو نفسه التسهيل والتبسيط، فالتهذيب والإصلاح بمعنى إزالة الفساد وحذف الزائد الغير اللازم، أما التجديد أو تجديد شيء قديم، والوجهة التي تهدف إليها هذه المصطلحات هو تقديم مادة علمية تكون واضحة المعالم يمكن أن يستوعبها فكر الدارس.

## ثانيا: دوافع تيسير النحو

إن فكرة تيسير النحو العربي وتجديده فكرة قديمة حيث نجدها عند العديد وأهم النحاة القدامى أمثال ابن جني، الزبيدي ...، ولم تنشأ محاولات التيسير هذه عبثا فقد تعددت دوافع ظهورها، كون هذا العلم بلغ درجة من التعقيد وعدم القدرة على استيعابه عند الباحثين والمتعلمين،أهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى ظهور هذه الحركة وضرورة تيسير النحو العربي نجد:

1. الشكوى من صعوبة النحو وجموده:

1) معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط،ص.979

2) المرجع نفسه، ص.520

وفي هذا الصدد يقول الفراهيدي (ت170هـ) مبينا مشقة طريق تعلم النحو "لا يصل أحدمن علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم مالا يحتاج إليه"[1].

إضافة إلى ذلك نجد عبد الستار الجواري يقول: "مازال نحو العربية عند أهلها عسير غير يسير، وعرًا غير ممهد، منحرفًا غير قصده، لا يخلو من تعقيد ولا يسلم من انحراف. ومازال هذا النحو مثار الشكوى من المعلمين والمعلَّمين سواء يبدآونه* فلا يكادون يبلغون منه غاية أو يصلون فيه إلى نهاية... كلما توسعوا فيه اتسع أمامهم مجاله وتشعبت مسالكه فشغلتهم فيه الوسيلة عن الغاية"[2].

ويقول إبراهيم مصطفى في هذا الصدد: "ورأيت عارضه واحدة لا يكاد يختص بها معهد دون معهد، ولا تمتاز بها دراسة عن دراسة هي التبرم بالنحو، الضجر بقواعده وضيقالصدر بتحصيله على أن ذلك من داء النحو قديما، ولأجله أُلف (التسهيل) و(التوضيح) و(التوضيح) و(التقريب) واصطنع النحو لحفظ ضوابطه وتقييد شوارده.

ويضيف قائلا: "إذا جئنا إلى مدارس الناشئين، كانت المشكلة في تعليمهم النحو أشدوا وكدوا، فهو على ما تعلم من بُعْدِ تناوله، وصعوبة مباحثه وقد جعل المفتاح إلى تعلم العربية"[3].

1) أبو عثمان الجاحظ، الحيوان، تح: عبد السلام هارون، ج1، ط.1، 1965م، ص.37-38

2) أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير، مطبعة مجمع العلمي العراقي، د.ط، العراق 1984م، ص.9
*خطأ، يبدؤونه.

3) أبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة الهنداوي، لتعليم والثقافة، القاهرة، د.ط، د.ت، ص.13-14

2. نفور الطلبة من النحو العربي:

يقول ابن خلدون (ت855): "وهكذا العلم بقوانين الإعراب مع هذه الملكة في نفسها، فإن العلم بقوانين الإعراب إنما العلم بكيفية العمل وليس هو نفس العمل. وهكذا نجد كثيرا من الجهابذة النحاة، والمهرة في صناعة العربية المحيطين علما بتلك القوانين، في كتابه سطرين على أخيه أو ذي مودته، أو شكوى ضلامه أو قصد من قصود، أخطأ فيها الصواب وأكثر من اللحن، ولم يجد تأليف الكلام لذلك، والعبارة عن المقصود فيه على أساليب لسان العرب"[1].

3. عدم مراعاة الفرق بين النحو العلمي والتعليمي:

نجد من ميز بين النحو العلمي و التعليمي فيقول "النحو العلمي: هو كغيره من العلوم يمكن أن يكون فيه التحليلات والتعليلات العميقة التي لا يفهمها إلا المختصون، أما النحو التعليمي: فهو النحو المهذب الذي تراعي فيه مستويات الدارسين، وتقدم فيه المادة العلمية في أسلوب شيق ومناسب لكل مستوى من مستويات الدراسة"[2].

حيث نجد هناك فرق بين النحو العلمي والنحو التعليمي ويظهر الفرق في كون أن النحو العلمي يكون متعلق بالدارسين والمتخصصين في هذا المجال، أما النحو التعليمي غرضه التعليم فهو خاص بالمتعلمين.

1) ابن خلدون، المقدمة، دار التونسية لنشر، تونس، د.ط، 1984م، ص.729

2) لزرق زاجية، تيسير النحو العربي بين القدماء والمحدثين، مجلة المعيار، مركز الجامعي تسمسيلت، ع.7، 2017م، ص.214

4. عدم التفريق بين تعلم الملكة وبين تعليم قوانين هذه الملكة:

وفي هذا السياق نجد ابن خلدون يقول: "إن ملكة اللسان غير صناعة العربية ومستغنية عنها في التعليم"[1]. ومن أهم المشاكل الدافعة لتيسير النحو أيضا نجد: "تعدد الآراء في المسالة الواحدة واختلاف الأحكام فيها، حتى ليستطيع الباحث أن يرى الرأي فيقول وهو آمن: إن هناك رأي أخر يناقضه من غير أن يكلف نفسه مشقة الإصلاح، والجري وراء هذا النقيض ذلك أنه يعلم من طول ممارسة النحو، والنظر في قواعده أن الواحدة منها لا تخلو من الرأيين أو أراء متعارضة"[2]، حيث نجد أن النحو العربي متشعب بتعدد الآراء في المسألة الواحدة وهي من أهم المشاكل التي يعاني منها النحو العربي.

## ثالثا: طرق تيسير النحو العربي:

لقد تعددت طرق تيسير النحو العربي، حيث نجد النحاة القدامى أخذوا من الاختصار و الشروح قال: " ذهب الكثير من المتأخرين على اختصار طرق في أنحاء العلوم، ويولعون بها ويدنون منها برنامجا مختصرا في كل علم يشتمل على عصر مسائله وأدلتها باختصار في ألفاظ، وحشو قليل منها بالمعاني الكثيرة ربما عمدوا إلى كتب الأمهات المطولة في الفنون لتفسير والبيان

1) ابن خلدون، المقدمة، ص.632

2) عباس حسن، اللغة والنحو، دار المعارف، القاهرة، د. ط، د.ت، ص.66

فاختصروها للحفظ... وهو فساد في التعلم وفيه إخلال بالتحصيل وذلك لأن فيها تخليطا على المبتدأ بإلقاء الغايات من العلم عليه وهو ما لم يستعد لقبولها بعد وهو من سوء التعليم"[1].

إن العديد من الكتب النحوية الضخمة المؤلفة في القديم يعيبها الغموض والحشو الكثير، ومنه اخذ النحاة من الاختصار طريقة للتيسير، فنجد عباس حسن يقول: "وحسبك أن تقرأ بابًا كباب "المبتدأ والخبر" أو باب "كان وأخواتها" والملحقات بها، أو غيرها من النواسخ وغير النواسخ في شرح المفصل، أو "الهمع" أو "ابن العقيل" وحاشيته أو الأشموني وحاشيته فترى عجب العجاب من أمر ذلك الخلاف"[2].

كما اعتمد النحاة على شرح المؤلفات النحوية القديمة التي كانت تمتاز بلغتها الصعبة مما صعُب على القارئ فهم مقاصدها، وبذلك وجب شرح اللغة التي صيغت بها، ونجد عبد الوارث يقول: " لكن لغة الكثير من الكتب النحوية القديمة يعيبها ما فيها من جفاف والتواء ومبالغة في التكثيف إلى حد الغموض والانطماس أحيانا"[3].

بعد محاولات التيسير النحو العربي القديمة ظهرت محاولات حديثة ترى التيسير من زاوية أخرى "وقد ارتبط مصطلح تجديد النحو بانصراف عن نظرية العامل وإعادة تنسيق أبواب النحو

1) ابن خلدون، المقدمة، ص.695
2) عباس حسن، اللغة واللغة والنحو بين القديم والحديث، ص.67
3) عبد الوارث مبروك، في إصلاح النحو العربي، دار القلم، الكويت، ط.1 ،1985م، ص.27

ووضع ضوابط تعريفات دقيقة وجديدة لها، وإضافة أبواب جديدة فضلا عن حذف الزوائد الكثيرة في النحو العربي ومنع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات"[1].

نلاحظ أن النحاة أخذوا للتيسير طرق أخرى غير الاختصار والحذف والشروح وهي طريقة التجديد وإعادة تنسيق وتنظيم أبواب النحو وترتيبها، ونجد العديد من الكتب النحوي تعاني من مشاكل وصعوبات أهمها: الاضطراب في تتالي الأبواب، الغموض وغياب الدقة... وغيرها من العوائق.

وأحسن مثال على ذلك هو "أقدم كتب النحو وأشهرها وأبلغها أثرًا في التأليف النحوي كتاب سيبويه الذي يعتبر خير مثال لمظهر الاضطراب هذا. إن مؤلفه لا يسير على خطة واضحة ولذلك نجده يقدم أبوابا من حقها التأخير، ويؤخر أبواب من حقها أن تتقدم، ويضع فصولا في غير مواضعها"[2]، ومنه فإن المؤلفات النحوية القديمة امتازت بالغموض والاضطراب تتالي أبوابها وهو نفس العيب الذي لدى كتاب سيبويه.

نخلص في الأخير أن مصطلح التيسير اتخذ معاني مختلفة كالإحياء والتبسيط والتجديد...، وقد كان تطرق التيسير عند المحدثين مخالفة لطرق التيسير عند القدامى كون هذا المصطلح وجد منذ القديم، ويظهر ذلك في بروز العديد من محاولات النحاة القدامى، وكانت محاولاتهم هذه تهدف

1) خالد عبد الكريم بسندي، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي، مجلة الخطاب الثقافي، جمعية اللهجات والتراث الشعبي، الرياض، ع3، 2008م، ص.64

2) عبد الوارث مبروك، في إصلاح النحو العربي، ص.23

إلى تبسيط وتسهيل النحو العربي للدارس والباحث، لتظهر بعد ذلك محاولات أخرى حديثة من خلالها وضعت أسس تيسير النحو العربي.

## المبحث الثاني: تطبيقات تيسير النحو العربي:

لقد أدرك النحاة القدامى واللغويين المحدثين أن النحو قد بلغ ذروته من التعقيد والصعوبة، وهذا ما جعلهم يفكرون في تيسيره وتبسيطه، وذلك لحماية اللغة العربية من الزوال والاندثار ومن أجل جذب اهتمام الباحثين والدارسين إلى النحو العربي، منه قاموا بتأليف العديد من المؤلفات التي تدعوا إلى تيسيره، وقد صب النحاة القدامى اهتمامهم على الاختصار والشروح...، أما في العصر الحديث فقد اتخذ تيسير النحو العربي منحى آخر.

### أولا: جهود القدماء

### 1. كتاب الواضح للزبيدي المتوفى عام379هـ:

يعتبر كتاب الواضح في العربية للزبيدي "من أفضل الكتب التي وضعت للمتعلمين فقيمته تكمن في معالجة قضايا النحو لغايات تعليمية من أجل تيسيره وتسهيل قواعده وجعلها سائغة أمام المتعلم"[1]، " وعلى اختلاف بين العلماء حول تسمية الكتاب بالواضح في العربية أو الواضح في النحو فإن من ترجم للزبيدي أثبت له هذا الكتاب، وعده من الكتب الميسرة، ومسهلة لعلم النحو"[2].

بدأ الزبيدي كتابه بالحديث عن أقسام الكلام وصفة الإعراب وبيان مواضع الإعراب في الكلمة، وإعراف ما يسمى بعرف بالأسماء الخمسة، وإعراب المثنى، وجمع المذكر السالم، تناول

1) ينظر: فادي صقر أحمد عصيدة، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، أطروحة لاستكمال الماجستير، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، نابلس–فلسطين، 2006م، ص.39–40

2) المرجع نفسه، ص.40

أيضا الأفعال وبين أقسامها وأنواعها، ثم عرض الجملة الفعلية والبسيطة وخص والإضافة وغيرها من أبواب النحو العربي، إضافة إلى أبواب الصرف المختلفة كالتصغير وموضوعات الجمع والتنكير، وكذلك عرض لعلم العروض والقافية، ووجوه القوافي في الإنشاد"[1].

ليكون الكتاب قد اشتمل على وحدة متكاملة في أبواب النحو ومسائله والصرف والصوتيات نلاحظ أن هذا الكتاب أُدْخِل في الكتب النحو التعليمية لأسباب أهمها:

1. عدم ذكر التعريفات وخلاصة تلك المستوحاة من الخلافات النحوية، واكتفى بذكر الأمثلة المتنوعة.

2. الإكثار من الأمثلة وإعرابها يتيح فرصة للمتعلم لتذوق التركيب يساعد على تكوين حصن لغوي سليم.

"يعد هذا المصنف من الكتب التعليمية لأن طريقة ترتيب أبوابه جد محكمة، وهو كتاب يبتعد عن التعريفات والخلافات بين النحويين، كما أن صاحبه قد حرص على ذكر الأمثلة المتنوعة المساعدة على تكوين الحس اللغوي السليم، مع ما تيسير له من أسلوب لطيف يقوم مشاركة القارئ معه عن طريق ما يشبه الحوار بينهما بقوله: فإن قلت...: فقل"[2].

خالف كتاب الواضح للزبيدي الكتب النحوية القديمة، ويتجلى ذلك في:

1) ينظر: محمد ابراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، دار المعارف، الاسكندرية، د.ط، د.ت، ص.64

2) المرجع نفسه، ص.67

## 1.1.سهولة اللغة التي صيغ بها الكتاب:

"إن القارئ لكتاب الزبيدي لا يكاد يجد صعوبة في فهم محتواه ومضمونه، وذلك لأنه ألف لصغار الطلاب والمبتدئين الذي ليسوا بحاجة إلى لغة سيبويه أو المبرد أو غيرهما من العلماء، فالزبيدي فضل اللغة السهلة البسيطة لكي تكون أداة سهلة له من أجل إيصال هدفه المنشود، وهو تعليم الطلاب الصغار والمبتدئين أهم قواعد اللغة العربية، ولعله يخلص اللغة العربية ونحوها من التلاعب في اللغة الذي أتقنه وتفنن به علماء الأقدمون كما مرّ معنا في حادثة الأعرابي الذي وقف على الأخفش واستغرب من كلامه"[1]، فنجد طريقة الزبيدي تمتاز بالبساطة في عرض القواعد النحوية وتيسيرها، وتمثل هدفه في تسهيل النحو للمتعلمين "فهو يبدأ بوصف أسلوب استعمال القاعدة، ثم يورد مثلا واضحا عليها، ويأخذ في إعرابه إعرابًا موجزًا"[2].

فإذا تحدثنا عن جمع التكسير فيسره بشكل كافي ويظهر ذلك بقوله: " وأعلم أن الجمع على ضربين: جمع التكسير وجمع السلامة.

فجمع التكسير هو الذي يتغير فيه بناء الواحد عما كان عليه من حركة وسكون، كقولك: فَلْسُ وأَفْلُسُ وفُلُوْسٌ، كَلْبٌ وأَكْلُب وكِلاب"[3].

1) فادي صقر أحمد عصيدة، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص.41
2) نعيمة رحيم العزاوي، أبو بكر الزبيدي وأثره في النحو واللغة، مكتبة لسان العرب، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، بغداد، د.ط، 1975م، ص.163
3) الزبيدي أبو بكر، الواضح، تح: عبد الكريم خليفة، جليس الزمان، عمان، ط.2، 2010م، ص.102

**2.1. الترتيب الواضح السهل المحدد لأبواب الكتاب:**

"لقد بدا الزبيدي مخالفا للأنماط السابقة في تبويب كتابه حيث إنه حرص على ألا يبني شرحه لباب يحتاج في جزئياته إلى أبواب أخرى إلا إذا كان نقد شرح الباب السابق، ووضح الجزئية المطلوبة، ومثال ذلك أنه شرح الفعل والفاعل (الجملة الفعلية) وثنى بالخفض قبل أن يشرح المبتدأ والخبر، وذلك لأن من أشكال الخبر الجملة الفعلية وشبه الجملة، اختار أن يوضح هذين المصطلحين قبل أن يوضح الخبر وهذا الأمر ما فعله إلا لتلبية حاجات الطلاب، ولتحقيق الهدف من كتابه وهو التيسير على الطلاب في تعلم النحو العربي"[1].

**2.2. الخلو من الشواهد النحوية والشعرية والاعتماد على التركيبة:**

"حرص المصنف على سوق أمثلة سهلة في تركيبها ومعجم مفرداتها، والبعد عن الشواهد التي تغص بها الكتب الأخرى فلم من يورد من الشواهد إلا بيتًا وشطر بيت"[2].

ولعل السبب في عدم إيراد الشواهد الفصيحة يعود إلى أن الزبيدي قد تناول المسائل الأولية وابتعد عن مسائل التنازع والخلاف، يظهر من قوله: " خلوه من الشواهد النحوية، فلم يرد منها فيه إلا بيت واحد، وشطر من بيت، وذلك لأن الشواهد لا تذكر إلا تدليلا على وجه نادر، أو حكم

1) فادي صقر أحمد عصيدة، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص.41_42
2) محمد ابراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص.67

متنازع فيه، ولم يضم كتاب الزبيدي شيء من ذلك، بل لم يعرض إلا لمسائل أولية، لا تقتضيه تقويتها بالشواهد والاحتجاج لها بالمرويات"[1].

ولذلك استثنى الزبيدي هذه الشواهد، وإنّما استعانة بالشواهد التي تكون سهلة وبسيطة التركيب التي يتمكن من خلالها الدارس في النحو فهمها بسهولة فقد ابتعد عن الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث وكلام العرب (شعر–نثر).

### 4.1. الإكثار من إعراب الأمثلة التي يوردها إعرابًا مجملاً(مختصرًا):

إن المتصفح أو الدارس لهذا الكتاب سيلاحظ هذه الميزة فهي ظاهرة وواضحة في أغلب الأبواب، فطريقته هذه تشبه طريقة الكتب المدرسية، فيظهر ذلك في قوله: "وتقول: شتم أبوك الغلامين. شتم: فعل ماضٍ. وأخوك فاعل والغلامين: مفعول بهما، ونصبهما بالياء، وكسرت النون لأنها نون الإثنين"[2].

ومثله: "أكرم أخوك صاحبيك، وحفظ زيد أبوك. نصبت صاحبيك وأبوك لوقوع الفعل عليها ونصبهما بالياء، وفتحت الكاف لأنها كاف المخاطب المذكر"[3].

### 5.1. الإيجاز:

"لا ريب أن الباعث على تأليف الكتاب هو أن يكون في مستوى شداة، يريدون أن يتعلموا أوليات المسائل، وأحكام الضرورية في النحو والصرف، وبذلك ابتعد عن التفصيل، وتعقيد الوجوه،

1) نعيمة رحيم العزاوي، أبو بكر الزبيدي وأثره في النحو واللغة، ص.162
2) الزبيدي أبو بكر، الواضح، ص.53
3) المرجع نفسه، ص.53

والإتيان بالأراء العديدة في مسألة ويتجلى هذا الإيجاز حين نوازن بين الموضوع في كتابه وبين الموضوع نفسه في مطولات النحو وكتبه الشهيرة"[1].

وتتجلى مظاهر الإيجاز في كتاب الواضح للزبيدي في:

### 1.5.1.الابتعاد عن الحشو:

ابتعد الزبيدي عن عرض بعض التفاصيل في بعض القضايا النحوية، وذلك من أجل تيسيرها للمتعلم منها:

باب المبتدأ: فلم يتوسع الزبيدي في هذا الباب في عرض مسائل المبتدأ وفروعه، وإنّما تطرق إلى بعضها بطريقة سهلة. منهجه هذا يشب منهج الزّجاجي، ومن أهم هذه القضايا قضية العامل في المبتدأ: التي قال عنها الزبيدي: "إذا بدأت اسما لتخبر عنه، ولم توقع عليه عاملًا، فارفع ذلك الاسم بالابتداء، فإن أخبرت عنه شيء من الأسماء أو النعوت، فارفعه لأنه خبر الابتداء، تقول: زيد منطلق. زيدُ: ابتداء، منطلق: خبر ابتداء"[2].

ثم تحدث عن أنواع الخبر في قوله: "فإن كان الخبر فعلا أو ضرفًا أو اسما مجرورًا ذكر من الاسم الأول المبتدأ، يرجع إليه ويتعلق به. تقول: " زيد قام", زيد: ابتداء، وقام: فعل ماضٍ فيه

1) نعيمة رحيم العزاوي، أبو بكر الزبيدي وأثره في النحو واللغة، ص.157

2) الزبيدي أبو بكر، الواضح، ص.70

ضمير رجع" بحرف، تركته على حاله، وصار في موضع رفع، لأنه خبر الإبتداء. ولا بد من أن يكون فيه"[1]، وبعدها تكلم عن تقدم الخبر على المبتدأ في قوله: "وتقول في الظروف والأسماء والمجرورات. أخوك في منزلنا، وأصحابك بيننا. وإن شئت قدمت في هذا الموضع المجرور وأخرت اسم المبتدأ"[2].

تطرق في آخر هذا الباب إلى الضمائر وتصرفها والخبر، وذلك في قوله: "فإن أخبرت في هذا الباب عن نفسك، قلت: "أنا منطلق..."، فإن كان معك مذكر أو مؤنث، قلت: " نحن منطلقان..."، فإن خاطبت مذكر، قلت: " أنت منطلق..."، وللاثنين: أنتما منطلقان، للجماعة: أنتم منطلقون"[3].

### 2.5.1. الابتعاد عن مسائل الخلاف:

تخطى الزبيدي أهم مصدر من مصادر الخلاف بين البصرة والكوفة وهو وضع التعاريف، وهذه ا ميزة تظهر جليةً في كتابه فهو لم يضع تعريفا للاسم أو الفعل أو الحرف.

ضف إلى ذلك جاء في أبوابه كالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر و...، ويظهر ذلك عندما تحدث عن الاسم قال: " والاسم قولك: رجل وفرس وحمار وزيد وعمرو، وما أشبه هذا والفعل

1) الزبيدي أبو بكر، الواضح، ص.70
2) المرجع نفسه،ص.72
3) المرجع نفسه،ص.72

قولك: ضرب وخرج وانطلق ويضرِب ويخرج وأضرُب واسمع وما أشبه هذا. والحرف، هل وبل ونعم، وما أشبه هذا..."[1].

ضف إلى ذلك انه يعرض لنا وجها نحويا واحدً لمسألة نحوية ما فنلاحظ هنا أنه أصدر حكم الرفع للأسماء الواقعة بعد (أنّما وكأنما ولعلما وليتما...)، فهذه الحروف ترفع ما بعدها من الأسماء بالابتداء. تقول: إنّما زيد منطلق. إنما تأكيد ووصلة للكلام، وزيد: ابتداء،ومنطلق خبر الإبتداء[2].

نجد من مظاهر الابتعاد عن مسائل الخلاف النحوي بين البصرة والكوفة، تجنبه نسبة التعريفات والأقوال إلى أصحابها فهو لا يقول مثلا كما عرفه الخليل أو قال سيبويه...، إن هذا الطابع في الكتب كفيل أن يجعله أفضل الكتب النحوية التعليمية التي هدفها تيسير النحو العربي وتجريده من شوائب التعريفات.

### 3.5.1. **البعد عن التأويل والتقدير:**

"التأويل هو حمل اللفظ على غير ظاهره لاقتفاء القاعدة وهو أسلوب أكثر البصريون من الاعتماد عليه، والركون إليه، كما اصطدمت أصولهم وقوانينهم بالمروي من كلام العرب والمأثور من استعمالهم"[3].

1) الزبيدي أبو بكر، الواضح، ص.47
2) المرجع نفسه،ص.79
3) هيثم حمادة أحمود الثوابة، أساليب القدماء في تيسير النحو العربي دراسة وصفية تحليلية، ص.53

ابتعد أبو بكر الزبيدي عن التأويل والتقدير في بعض القضايا تيسيرًا للدارس، ومن بين هذه القضايا نجد: القول في ناصب الفعل المضارع، يقول: "وهي:أن، لن، إذن، كي، كيما، لئلا، ولكيما، كيلا، لكيلا، وحتى، واللام التي بمعنى كي واللام التي تأتي بعد الجحود". فهذه الحروف تنصب الأفعال المستقبلة تقول: "أردت أن أقوم معك. أردت: فعل وفاعل، وأن: حرف ينصب الأفعال المستقبلة، وأقوم: نصب بأن، ومعك: جار ومجرور. ومثله أحببت أن أخرج إليك. ولن آتيك حتى يأتي زيدًا. آتيك: نصب ب "لن"، تأتي:نصب ب "حتى". وزيدًا: مفعول به والفاعل ضمير في تأتي. كأنه قال تأتي أنت زيدًا..."[1].

كما أنه رفض التأويل الواقع بعد الجواب بالفاء للأمور الستة، يقول: "أعلم أن الفاء إذا كانت جوابًا للأمر والنهي والعرض والاستفهام والتمني والجحود، فإنها تنصب ما يتصل بها من الأفعال التي في اوائلها الزوائد الأربع.

تقول في الاستفهام: أزيد في الدار فنأتيهُ. فالفاء: جواب الاستفهام، ونأتيه: نصب على جواب الاستفهام بالفاء. ومثله هل عندك ماء فنشربه.

وتقول في العرض: ألا تأتينا فنحدثَك، ألا تقعُدُ معنا فنكلمَك. نصبت: نحدِّثَك ونكلمَك على جواب العرض بالفاء، وتقول في الأمر:" سل زيدًا فيحدثك". يحدثك: نصب على جواب الامر بالفاء.

1) الزبيدي أبو بكر، الواضح، ص.88

وفي النهي: لا تأته فيؤذيك. لا تَتْبعْهُ فيضُلَّكَ، وتقول في الجحود: لا مال له فيعطيك. لا: حرف تبرئة ومعناها الجحود. ومال: نصب بالتبرئة، ويعطيك: نصب على جواب الجحود بالفاء"[1].

### 4.5.1. الابتعاد عن الأراء الشاذة:

"كان الزبيدي بن بكر يذكر أهم الآراء في المسألة دون الغوص في متاهات الأراء الشاذة كما هو الحال في ذكره لمسالة ما المشبهة ب"ليس"، فهو قد ذكر لغة أهل الحجاز وأهل تميم ولم يخرج عنها إلى الآراء شاذة غير مفيدة بل اكتفى بأقوى الآراء وأنصع الأدلة"[2].

### 5.5.1. عدم الاهتمام بالعلة النحوية (تجاوز العلل النحوية):

تجاوز واستبعد الزبيدي الحديث عن العلة النحوية في كتابه هذا لأنها لا تلزم المبتدئ ولا غنى للدارس عنها، كما أورد باب مالا ينصرف من الاسمين الذين جعلا بمنزلة اسم واحد، فيقول: "اعلم أن كل اسمين جعلا بمنزلة اسم واحد، ويسمى بهما شيء بعينه، فإنك تفتح أخر الاسم الأول منهما تجري آخر الثاني مجرى ما لا ينصرف، وذلك مثل: حضر موت، وبَعْلْ بك ومعدي كرب...، فإن معدي كرب: فإن الباء فيه الساكنة، لأنهم استثقلوا تحريكها، تقول: هذا معدي كربُ، ورأيت معدي كربَ، ومررت بمعدي كرب"[3].

1) الزبيدي أبو بكر، الواضح، ص.128
2) فادي صقر أحمد عصيدة،جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص.45-46
3) الزبيدي أبو بكر، الواضح، ص.188

ويضيف في باب "الاستثناء بخلا وحاشى وعدا وسوى وغير" قائلا : " إذا استثنيت بخلا وحاشى، فإن شئت نصبت ما بعدهما من الأسماء وإن شئت خفضت. فمن نصب بهما جعلهما فعلين، ومن خفض بهما جعلهما حرفين خافضين، ومعناهما في كلا الحالتين الاستثناء. يقول كذلك: "قدم إخوتِكَ خلا محمدًا". و"انطلق أصحابك خلا خالدًا". تنصب: خالدًا ومحمدًا بالاستثناء، لأن خلا فعل ماض معناه الاستثناء"[1]، وتحدث في "باب صفة إعراب الكلام" عن مكان الرفع، فيقول: "فإن قيل لك أين الرفع في قولك: رَجُلٌ فقل في اللام، لأنه أخر الاسم، وكذلك الرفع في قولك: ثَوْبٌ: في الباء، لأنه أخر الاسم، وسائر الأسماء والأفعال المذكورة كذلك...، فإن قيل لك أين النصب في قولك: رَجُلاً؟ فقل: في اللام لأنه أخر الاسم...، فإن قيل لك أين الخفض في قولك: رجلٍ؟ فقل: في اللام لأنه آخر الاسم..."[2].

يمكننا القول أن الزبيدي تجنب الحديث عن هذه العلل لأنه كان يرى أنهما ترهق المتعلم وتضيع من وقته، فكان بإمكانه أن يعطي لنا السبب في اختيار الأحكام مثلا لماذا الفاعل يكون دائما مرفوع، والإعراب دائما في أخر الاسم إلى غير العلل التي تجنبها.

## 2.كتاب "اللمع" لابن جني المتوفي عام (392هـ):

1) الزبيدي أبو بكر، الواضح،ص.107

2) المرجع نفسه،ص.47-48

كتاب اللمع لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، يتميز بالوضوح والسهولة والاختصار ودقة المصطلحات فيه، يتبين أن أسلوبه سهل في متناول الناشئة والدارسين في هذا المجال.

"يظهر ابن جني أنه قد أحاط بالكثير من كتب النحو والصرف التي ألفها سلفة من العلماء وشهد ما فيها من استطراد في عرض المسائل واستقصاء للآراء، وسرد لكثير من المسائل النحو والصرف يناسب الناشئة والمتعلمين، ويقتصر فيه على عرض المسائل الظاهرة في عبارة ميسرة مبسطة وموجزة"[1]، واعتمد ابن جني في كتابه هذا على مجموعة من الأسس مظاهر منها:

**1.2.الاختصار:**

الدارس لهذا الكتاب يلاحظ أن ابن جني ركز على القضايا ذات أهمية قصوى لدى متعلم النحو العربي، ولم يول اهتمامه ودراسته لعديد من القضايا الفرعية. ومن أهم القضايا الرئيسية التي عالجها:

باب المبتدأ: نجد ابن تحدث عن المبتدأ بكل قضايا وفي حده وعامله، يقول: "أعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها، وجعلته أولاً لثان يكون الثاني خبرًا عن الأول، ومسند إليه، وهو مرفوع بالابتداء تقول: زيد قائم، محمد منطلقٌ، فزيد ومحمد مرفوعان

1) ابن جني، اللمع، تح: حسين محمد محمد شرف، كلية دار العلوم، القاهرة، ط.1، 1979م، ص.44

بالابتداء، وما بعدهم خبر"[1]، وأشار إلى حد الخبر وأنواعه فيقول: "وهو كل ما اسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه، وذلك على ضربين: مفرد وجملة..."[2].

باب المفعول معه: استهل ابن جني هذا الباب بوضع تعريف للمفعول معه، فيقول: "وهو كل ما فعلت معه فعلا جاز أن يكون معطوفا، وذلك قولك: ...، واستوى الماء والخشبة، أي مع الخشبة، ومازلت أسير والنيل أي مع النيل، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها: أي مع فصيلها، قال الشاعر:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكُليتين من الطحال

أي مع بني أبيكم"[3]. ولم يتطرق إلى كل قضاياه وفروعه وإنما ذكر أهمها والتي يحتاجها الدارس والمتعلم تخفيفا له.

### 2.2. الابتعاد عن الخلافات النحوية:

"إن ابن جني –رحمه الله–لم يرض لنفسه أن يكون أسير التعصب لمذهب معين، إنما اختار –مع ميله لمذهب البصريين–طريق تمحيص الأراء غاية التمحيص واختيار ما يراهمنها جديرا بالاختيار، وأنه كان صادقا مع نفسه"[4].

1) ابن جني، اللمع، ص.109
2) المرجع نفسه، ص.110
3) المرجع نفسه ، ص. 142–143
4) المرجع نفسه، ص.19

يظهر لنا من خلال هذا أن ابن جني حياديا فلم يأخذ برأي البصرة ولا الكوفة، فهو ذلك يحاول أن ييسر المسائل للدارسين بتجنبه للخلافات النحوية، سنحاول ذكر بعض المسائل التي عالجها دون ذكر الخلافات والقواعد التي تعمل بها كل مدرسة، ومن المسائل التي تطرق إليها ابن جني ولم يذكر أوجه الخلاف بينهما:

نجد مسألة الميم في اللهم: "وتقول في النداء: اللهم اغفر لي، وأصله ياالله أغفر لي، فحذفت يا من أوله، وجعلت الميم في أخره عوضا من يا في أوله، ولا يجوز الجمع بينهما إلا أن يضطر إليه شاعر قال:

إني إذا ما حدث ألما  أقول: يا للهم يا للهم"[1]

يضف إلى ذلك أيضا مسألة "حاشي" و"خلا" حيث يقول: "وأما "حاشي" و"خلا" فيكونان حرفين فيجران، ويكونان فعلين فينصبان، تقول: قام القوم خلا زيدًا، وخلا زيدٍ، وحاشى عمرًا، وحاشى عمرو قال شاعر:

حاشي أبي ثوبان إن به  ضنًا على الملحاة والشتم

فإن قلت ما خلا زيدًا نصبت مع "ما" لا غير قال الشاعر:

1) ابن جني، اللمع، ص.197

إلا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل"[1]

### 2.3. المصطلحات النحوية:

نجد ابن جني في هذا الكتاب يميل إلى مدرسة البصرة حيث نجده يستخدم جل المصطلحات التي يستخدمها بصرية، فمثلا في المصطلحات التي أخذها من البصريين "ما ينصرف وما لا ينصرف" ويسميه الكوفيون باب ما يجري وما لا يجري في كتبهم"[2].

يضيف إلى ذلك مصطلح "المفاعيل" فيقول: "في باب معرفة الأسماء المنصوبة: وهي على ضربين: مفعول، ومشبه بالمفعول. والمفعول على خمسة أضرب: مفعول مطلق،مفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له ومفعول معه"[3].

### 4.2. الحرص على التعريفات:

من خلال دراستنا لكتاب ابن جني يتضح أنه أعطى أهمية كبيرة للتعريفات حيث نلاحظها في أغلب أبوابه.

1) ابن جني، اللمع،ص.153-154
2) المرجع نفسه، ص.230
3) المرجع نفسه، ص.131

فمثلا نجد يعرف الاسم المقصور فيقول: "وأما المقصور فكل اسم وقعت في أخر ألف مفردة (مفتوح ما قبلها) نحو عصا، ورحا، والمقصور كله لا يدخله شيء من الإعراب؛ لأن في آخره ألفا، والألف لا تكون إلا ساكنة"[1].

وكذلك يعرف التمييز فيقول: " ومعنى التمييز تخليص الأجناس بعضها من بعض، ولفظ المميز اسم نكرة يأتي بعد الكلام النام يراد به تبيين الجنس، وأكثر ما يأتي بعد الأعداد والمقادير. فالأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين كقولك: عندي أحد عشر رجلا...، وخمسون درهما"[2].

عرف أيضا "الحال" في قوله: "أعلم إن الحال وصف هيئة الفاعل، أو المفعول به. وأما لفظها فإنها نكرة، تأتي بعد معرفة قد تم عليها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى. والعامل في الحال على ضربين متصرف، وغير متصرف..."[3].

نلاحظ من خلال هذه التعريفات أن ابن جني اعتمد على أسلوب سلس حيث يستطيع الدارس استيعاب وفهم معانيها، فقد تفادى الحشو والتكرار والتعقيد الذي ينفر منه المتعلم، ولم يختصر إلى درجة مخلة للمعنى.

### 5.2. الاستغناء عن بعض الأبواب:

1) ابن جني، اللمع، ص.99
2) المرجع نفسه، ص.147
3) المرجع نفسه، ص.145

"نجد ابن في كتابه اللمع جاء مختصرا لكثير من المسائل النحوية والصرفية، فقد استغنى عن العديد من الأبواب النحوية مثل باب التنازع، باب الاشتغال وغيرها، كما قام بإسقاط باب الأحرف المشبه ب "ليس" (ما، ولا، ولات)، وأيضا أسقط باب المعاني المستفاد من الزيادة واشتقاق المصادر... وغيرها، ولعل ابن جني وفق في اسقاط بعض هذه الأبواب ولاسيما بابي (التنازع، والاشتغال) لما بها من إرهاق لذهن المتعلم"[1].

### 6.2. الاعتماد على الشواهد النحوية:

جاء أسلوب ابن جني في هذا الكتاب كغيره ممن سبقوه في الاستشهاد، فقد اعتمد على القرآن الكريم وكلام العرب (الشعر والنثر) واستغنى عن الحديث النبوي الشريف في الاستشهاد على القواعد النحوية. وقد قدم ابن جني كمصدر للاستشهاد على باقي المصادر كون القرآن الكريم يأتي في أعلى مرتبة من كلام العرب فوه كلام الله عز وجل. ومن الشواهد التي وضعها مثلا في باب "عسى" قوله عز وجل: "**فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده**" (المائدة:52).

ضف إلى ذلك وفي باب البدل قوله تعالى: "**على الناس حج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً**" (آل عمران:97)، وفي باب الحروف الموصولة، قوله سبحانه: "**بما كانوا يكذبون**" (البقرة:10)، وقد ساق أيضا في باب الابتداء في قوله تعالى: "**طاعة يقول معروف**" (محمد:21)، ويعتبر الشعر ثاني مصدر استشهد به بعد القرآن الكريم، حيث أورد العديد من الأبيات الشعرية

1) هيثم حمودة إحمود التوابية، أساليب القدماء في تيسير النحو العربي "دراسة وصفية تحليلية"، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2007م، ص.72

حتى ولم ينسبها إلى قائلها، فمثلا نجده في باب لا النفي قوله: "وتقول لا غلام وجارية لك بالتنوين لا غير، قال الشاعر:

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا"[1].

ونجدها أيضا في باب الحال، يقول: " ولو قلت قائما هذا زيد لم يجز، لأن هذا لا يتصرف، قال جرير:

هذا ابن عمي في دمشق خليفة لو شئت ساقكم إلى قطينا"[2].

ومن الشواهد النثرية التي قدمها خاصة في الأمثال منها في باب خبر المبتدأ:" أما قوله السمن من منوان بدرهم، فإنما تقديره السمن منوال منه بدرهم، ولكنه حذفوا منه للعلم به، وكذلك قوله: البرّ/ الكرّ بستين: أي الكرّ منه بستين"[3].

### 7.2. إعراب العبارات:

لم يستغني ابن جني في كتاب اللمع عن إعراب بعض العبارات التي نشأ فيها تيسير وتقريب القاعدة إلى ذهن الدارس، والتمثيل لهم بما يلي:

1) ابن جني، اللمع، ص.130
2) المرجع نفسه، ص.146
3) المرجع نفسه، ص.111

يقول في باب خبر المبتدأ: " تقول: زيد قائم أخوه، فزيد مرفوع بالابتداء. والجملة بعد خبر عنه؛ وهي مركبة من فعل وفاعل: فالفعل قام والفاعل أخوه، والهاء عائدة على زيد، ولولا هي لما صحت المسألة، وموضع الجملة رفع بالمبتدأ. وتقول: زيد أخوه منطلِق؛ فزيد مرفوع بالابتداء، والجملة بعده خبر عنه، وهي مركبة من مبتدأ وخبر: فالمبتدأ أخوه، والخبر منطلِق، والهاء عائدة على زيدٍ أيضا، (وموضع الجملة رفع بالمبتدأ). ولو قلت: زيد قام عمر، لم يجز؛ لأنه ليس في الجملة ضمير يعود على المبتدأ، فإن قلت: إليه، أو معه، أو نحو ذلك صحت المسألة لأجل الهاء العائدة"[1].

## ثانيا: جهود المحدثين

كثرت محاولات تيسير النحو العربي في العصر الحديث والتي كانت مخالفة لتيسيرات القدماء الذين اهتموا بالاختصار والإيجاز، وهذه المحاولات الحديثة اختلفت أسس تيسيرها من نحوي لأخر، فقد كان ميسري هذا النحو في عصر الحديث كثر أمثال: إبراهيم مصطفى المخزومي، عبد الستار الجواري، عبد العال الصعيدي... وغيرهم، وكلهم كان هدفهم واحد ألا وهو تيسير الدرس النحوي وإصلاحه مما يعانيه من نقص وجمود.

1) ابن جني، اللمع، ص.111

### 1. "تجديد النحو"1982م لشوقي ضيف:

بدأ شوقي ضيف مشروعه التيسير في النحو بعد أن قام بتحقيق كتاب ابن مضاء القرطبي "الرد على النحاة" 1947م والذي يظهر فيه متأثرًا بالقرطبي، فنجد يقول: "أكبر الظن أنه قد اتضح الآن ما نزعمه، من أننا حين نطبق على أبواب النحو ما دعا إليه ابن مضاء، من منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات...، نستطيع أن نصنف النحو تصنيفا جديدًا، يحقق ما نبتغيه من تيسيرات قواعده تيسيرًا محققًا، وهو تيسير لا يفهم على إدعاء النظريات،وإنّما يقوم على مواجهة الحقائق النحوية، وبحثها بطريقة منظمة، لا تعمل ظلما لأحد"[1].

ونجد أراء شوقي ضيف متوافقة مع أبن مضاء القرطبي، ويظهر ذلك مثلاً في رفضه للقياس في قوله: "والحق أن الإنسان لا يقرأ الصحف الأولى من شرح السيرافي على كتاب سيبويه حتى يشك في قيمة كل ما وضعه النحاة من علل واقيسة في نحوهم...، وإنهم بالغوا في ذلك حتى نرى السيرافي في شرحه على كتاب سيبويه يعقد صحُفًا طويلة لمناقشة جمع المذكر السالم[2].

كانت أراء ابن مضاء باعثا لشوقي ضيف ليقترح تصنيفا جديدا لنحو العربي " ففي مدخل كتاب "الرّد على النحاة" وضع ثلاث أسس أولها إعادة تنسيق أبواب النحو، والثاني إلغاء الإعراب والتقدير والمحلي، أما الثالث ألا تعرب كلمة لا يفيد إعرابها شيئا في النطق، وفي سنة1977 أضاف أساسا رابعا وهو وضع تعريفات وضوابط دقيقة، وبعد ذلك فكر في وضع كتاب لتجديد

1) ابن مضاء القرطبي، الرّد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، ط.2، د.ت، ص.67
2) المرجع نفسه، ص.41

النحو تقريبه من متعلميه وأضاف على الأسس الأربعة أساسين أخرين وهما: حذف زوائد كثيرة في أبواب النحو، وزيادة إضافات لأبواب الضرورية[1]. سنحاول عرض هذه الأسس الستة من كتابه تجديد النحو وبعض القضايا التي تطرق إلى تيسيرها ألا وهي:

**1.إعادة تنسق أبواب النحو:**

في هذا الأساس حول شوقي ضيف إعادة تصنيف وتنسيق أبواب النحو العربي بطريقة جديدة وفق منظوره الخاص، حيث نجده يقول: " بحيث يستغني عن طائفة منها بردِّ أمثلتها إلى الأبواب الباقية، حتى لا يتشتت فكر دارس النحو في كثرة من الأبواب توهن قواه العقلية"[2].

"يتضح من هذا التنسيق في الكتاب لأبواب النحو أنه حذف منها ثمانية عشر بابًا هي: باب كان وأخواتها–باب ما ولات العاملات عمل ليس–باب كاد وأخواتها–باب التنازع–باب الاشتغال–باب الصفة المشبهة–باب اسم التفضيل–باب التعجب–باب أفعال المدح والذم–كنايات العدد–الاختصاص (واكتفى بإعراب هذه الصيغ الست في باب التمييز) –التحذير–الإغراء–الترخيم–الاستغاثة–الندبة[3]". وسنعرض أهمهما:

**1.1.كان وأخواتها:**

رفض شوقي ضيف أن تكون كان أو إحدى أخواتها اللواتي هن أفعال ماضية ناقصة ترفع الأول ويسمى اسمها وتنصب الثاني ويسمى خبرها. مثل: "كان الدرس سهلا" فالاسم الذي

1) ينظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط.6، 2013م، ص.03–05
2) المرجع نفسه، ص.04
3) : شوقي ضيف، تجديد النحو، ص.22–23

كان يلي "كان" اسم كان والثاني خبر كان، قال: "واضح أن "كان وأخوتها" تعد بهذا الإعراب خللا كبيرًا دخل على الجملة الفعلية"[1].

فالمعروف الاسم الذي يلي الفعل وهو فاعل مرفوع "وقد اتبع شوقي ضيف رأي الكوفة التي ترى بأن كان وأخوتها كغيرها من الأفعال اللازمة الاسم الذي يلي الفعل فاعل مرفوع والاسم الذي بعده حال منصوبة، ففي المثال السابق مثلاً فاعل الاسم مرفوع والمنصوب الذي يليه حال، وقد ردّ على الاعتراضات التي يمكن أن توجه للحال. فبررّ للحال أنه يمكن أن تأتي ثابتة والمعروف أنها تأتي غير ثابتة، مثل قول تعالى: "خلق الإنسان ضعيفًا" (النساء:28)، كما يمكن أن تأتي معروفة والمعروف أنها تأتي نكرة مثل قوله: "أرسل عمرو الإبل العِراك"[2]، وأضاف أن الحال يمكن أن تأتي جامدة مثل قول: "جاء زيد بغتة"[3]، فقال: " بذلك تسقط جميع الاعتراضات التي يمكن أن توجه إلى الجملة كان وأخواتها: مكونة من فعل وفاعل مرفوع وحال، قد سُقْتُ أمثلتها في الكتاب بباب الحال، إذ هو بابها الصحيح"[4].

1) شوقي ضيف، تجديد النحو، ص.12
2) المرجع نفسه، ص.13
3) المرجع نفسه، ص.14
4) المرجع نفسه، ص.14

3

4

### 2.1. الاشتغال:

وقد عرفه شوقي ضيف على أنه "فيه يتقدم اسم على عامل في ضمير منصوب عائد عليه أو في اسم مضاف إلى ذلك الضمير مثل: الحديقة رأيتها–الحديقة رأيت أزهارها"[1]، وقد صاغ شوقي صيغ الصيغ التي تأتي عليها الاشتغال لكن نفاها كلها إلا واحد اقتنع بها وهي التي يجوز فيها النصب والرفع مثل "الدرس فهمته"، ويرى أن النحو غنى من هذا الباب، وأن كل الصيغ ماهي إلا من صنع النحاة، حيث يرى "أن الكلمة إما مبتدأ فيساق مثالها في باب المبتدأ والخبر، وإما مفعول به أضمر فعله، ولذلك حذفناه وضممنا أمثلة حين يكون مفعول به مع غيره من أمثلة المفعول به المحذوف فجعله في باب الذكر والحذف"[2].

### 2.إلغاء الإعراب التقديري والمحلي:

هو الأساس الثاني الذي قام عليه تصنيفه الجديد في تيسير النحو العربي حيث قال: "استضأت فيه جوانب من الآراء ابن مضاء في كتابه"[3]، وفيه قام بإلغاء تقدير الحركات في أواخر الكلمات إلغاء الإعراب المحلي في الجمل والأسماء المبنية فيرى في الأسماء المنقوصة والمقصورة أنه يجب إن يستغني عن الإعراب التقديري والتعليل لعدم ظهور حركات بالثقل أو التعذر مثل قول: "جاء الفتى" و"جاء القاضي"[4]، فكلى من الفتى والقاضي فاعل مرفوع الأول منع من ظهور

1) شوقي ضيف، تجديد النحو، ص.19
2) المرجع نفسه، ص.20
3) المرجع نفسه، ص.04
4) ينظر:المرجع نفسه، ص.23

الحركة التعذر والثاني منع من ظهورها الثقل، فرأى بأن " يُكْتَفى في مثل الفتى والقاضي بأن كلا منهما فاعل فحسب"[1]، ونفس الشيء يراه في الأسماء المبينة مثل : "المعلم يشرح الدرس" يكتفي بقول أن الجملة "يشرح الدرس" خبر للمعلم.

### 1.2.تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور:

إلغاء شوقي ضيف المتعلق بالجار والمجرور والمضاف ففي قول: "هذه هرة فوق السطح– هذه هرة في الحديقة"[2]، فكلمة فوق السطح وفي الحديقة علقها النحاة بمحذوف تقديره مستقر أو تستقر وهو نعت، وفي هذا الصدد: "هو تكلف، بل بعد في التكلف، وحق لابن مضاء أن يهاجم النحاة فيه وأن يقول إن الضرف والجار والمجرور هما أنفسهما اللذان يقعان خبرًا أونعتًا أو حالًا"[3].

### 2.4. إلغاء عمل "إن" المصدرية في المضارع مقدرة:

اقترح الدكتور شوقي ضيف إلغاء عمل إن المصدرية في المضارع ففي قول: ما أتينا فتحدثنا"[4]، فالأصل أن يقال: إن تحدثنا، نصب الكلمة ب "أن" المضمرة وجوبًا، وهو ما أنكره ابن مضاء وفيه يرى شوقي ضيف الصواب في ذلك حيث قال: "أنه منصوب ب "أن" مستترة وجوبًا أو جوازًا، وذلك منصوب بعد كل هذه الحروف مباشرة، وليست "أن" محذوفة أو مستترة أو مضمرة جوازًا أو وجوبًا"[5].

1) شوقي ضيف، تجديد النحو، ص.23
2) المرجع نفسه، ص24
3) المرجع نفسه، ص.25
4) المرجع نفسه، ص.25
5) المرجع نفسه، ص.25

### 3.2. إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب:

وهنا أيضا ألغى العلامات الفرعية ولا يرى أنه في حاجة إلى علامات أصلية وفرعية ولا علامات فرعية تبوب عن الأصلية، وفي هذا الصدد يقول: "فلا الفتحة ناتج عن الكسرة في الممنوع من الصرف ولا الكسرة ناتجة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم ولا الواو في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم..."[1].

## 3. الإعراب لصحة النطق:

هو المبدأ والأساس الثالث في مشروعه التيسير لنحو العربي، حيث يرى أنه ليس من الضرورة أن تعرب الكلمات التي لا يفيد إعرابها شيئا في تصحيح النطق والكلام وقد ترتب عن ذلك إلغاء إن وكأن المحققتين، إلغاء صيغة لاسيما، إلغاء إعراب أسماء الشرط، إلغاء إعراب بعض الأدوات الاستثنائية الإسمية، إلغاء إعراب "كم" الاستفهامية والخبرية.

فمثلا في صيغة "لاسيما" يرى شوقي ضيف أن النحاة تكلفوا إعرابها، فالاسم بعدها يكون منصوبا أو مرفوعا أو مجرورا، مثل: "أسرفوا قي الأكل لاسيما علي"، وأن إعرابها لا يفيد شيئا في النطق لذلك يرى ضرورة إلغاءها، وأن المخففة، قدم مثال بقوله تعالى "أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً ولا يملك لهم ضرًا ولا نفعًا" (طه:89)، علق أن في هذه الأية بقوله: "في رأيي "إن" في الأية أداة ربط لأكثر ولا أقل ليست ناصبة ولا رافعة"[2].

---

1) شوقي ضيف، تجديد النحو، ص.25_26

2) المرجع نفسه، ص.27

حيث يرى شوقي ضيف أن النطق الصحيح للكلام لا يمكن أن يكون إلا إذا كان مسبوقا بإعراب.

## 4. وضع ضوابط وتعريفات دقيقة:

هو الأساس الرابع الذي أضافه شوقي ضيف إل تصنيفه الجديد في تيسير النحو العربي، حيث وضع تعريفات جديدة لبعض الأبواب التي لم تحظى بتعريفات دقيقة وفي هذا الأساس عالج ثلاثة أبواب: المفعول المطلق، المفعول معه، الحال وسنعرض منها:

### 1.4.المفعول المطلق:

"اسم منصوب يؤكد عامله أو نصبه أو يبينه ضربا من التبيين، تدخل في كلمة: "يبينه ضربًا من التبيين" في جميع الصيغ التي تنوب عن المفعول المطلق إذ يبينه مرادفه، مايشير إليه عدده وألته، وأيضا لحل بعض المعبرتان عن جميعه أو شطر منه"[1].

حيث يرى أن النحاة ووضعوا الصيغ التي تنوب عن المفعول المطلق لكن لا تذكر في تعريفاتهم، مثل تعريف ابن هشام الذي قدم تعريفه للمفعول المطلق كمثال في الكتب.

### 2.4.الحال:

هو الأخر أعاد له شوقي ضيف تعريفا جديدا له حيث قال: "الحال: صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة"[2]، حيث يرى أن تعريفات التي وضعها النحاة مليئة بالغموض، فمثلا: "الحال عند

1) شوقي ضيف، تجديد النحو،ص.31-32

2) المرجع نفسه، ص.33

ابن هشام الحال: وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة"[1]،وانتقده شوقي ضيف بقوله: "وبذلك يصبح تعريف ابن هاشم هكذا: "الحال اسم ليس مفعول مطلق ولا خبرًا، ولا تمييزًا، ولا نعتًا"[2]، ولذلك رأى بالضرورة وضع صياغة مفهوم جديد للحال.

## 5. حذف زوائد كثيرة من أبواب النحو:

هو الأساس الخامس الذي رأى بضرورة إضافته، فيه ألغي بعض الأبواب الصرفية: كاسم التفضيل، وقواعد صياغة...، وألغي فيه أيضا بعض الأبواب النحوية بحذف "أن" المخففة و "أنّ" الثقيلة وحذف أعمال "ليت" مع "ما". و سنعرض من الأبواب النحوية التي حذفها في كتابه هذا:

### 1.5.حذف صيغة اسم الفاعل بعد النفي والاستفهام:

وقدم مثالاً: "مسافر أخوتك"[3] فمسافر: تعتبر مبتدأ، وأخوتك: فاعل سد مسد الخبر، وهي نفس القاعدة التي تنطبق على اسم المفعول، وهاتين الصيغتين في رأي شوقي ضيف بحذفهما من الكتاب واحتج على ذلك بقلة الشواهد الموجودة عليها ، حيث قال:" ومن يرجع إلى الكتب النحوية التي استظهرت هذه القاعدة الشاذة في بابي اسم الفاعل واسم المفعول سيجدها لا تشفع بنص قرآني، وإنما تشفع بأربعة أبيات مجهولة القائل"[4]، ولذلك يرى بضرورة حذف هذه الصيغ دون تردد.

1) شوقي ضيف، تجديد النحو ، ص.33
2) المرجع نفسه، ص.33
3) المرجع نفسه، ص39
4) المرجع نفسه، ص40

### 2.5.نعت المضاف:

قال عنها النحاة أنه يجوز نصب والجر إذا كانت مضاف إلى اسم الفاعل، ويجوز الجر والرفع إذا كانت مضاف إلى اسم المفعول، وقدم مثال لكل حالة مثل: "زيد كاتب المقالة النقدية"[1] وانتقد شوقي ضيف على ذلك بقوله: "نقدية" نعت المقالة مجرور وأجاز النحاة فيها نصب لآنها مفعول بالمعنى، وهو إعراب لا يتبادر لذهن ولا ضرورة لأنه يخالف ظاهرة التعبير"[2]، وهو نفس الشيء بالنسبة لنعت المضاف لاسم المفعول لذلك حذفه من كتابه.

### 6. إضافات متنوعة:

هو الأساس السادس الذي بنى عليه مشروعه التيسيري وهو الذي لا يقل أهمية عنده عن باقي الأسس، ففيه قام بوضع عدة إضافات كالإضافات في القسم الخاص بالاسم، وفي الممنوع من الصرف، وأضاف أبواب أخرى كباب التقديم والتأخير وباب أنواع الجمل وفي هذا الأخير مثلاً: نجده لم يغير في تقسيم الجمل وأنواعها ولم يخالف النحاة القدامى، لكن وضع مصطلحين جديدين خالف فيهم النحاة فأطلق مصطلح الجمل المستقلة على الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، ومصطلح الجمل الخاضعة أو غير المستقلة على الجمل التي لها محل من الإعراب.

1) شوقي ضيف، تجديد النحو، ص.41
2) المرجع نفسه، ص.41

## 2. نحو التيسير"1984، لعبد الستار الجواري

كان عبد الستار الجواري من المؤيدين والمتأثرين بمصطفى إبراهيم، حيث نجده يقول:"مستهديًا بمن فتح أبواب هذه الدراسة الحديثة وهو الأستاذ إبراهيم مصطفى"[1]، وقد ألف كتابه هذا سنة 1984م، وكان السبب في ذلك النفور من النحو، وعدم القدرة على استيعابه فجنده يقول: "وكان أول الأسباب التي عزوت إليها عزوفهم عن مادة النحو وبرمهم بها على ذلك الوجه، أنهم لا يستطيعون أن يتذوقوها بأفكارهم على كل حال. وأن أذهانهم تقتحموها فلا تقبلها ولا تمازجها. وإنما يحفظون منها ما يحفظون حتى يقطعوا بها مرحلة من مراحل الدراسة ويقضوا بها حاجة من حاجاتها"[2].

ونجده قسم كتابه إلى بابين، الباب الأول يحتوي على خمسة فصول، تناول فيها: تيسير النحو، معنى النحو، النحو والإعراب، العامل، مناهج النحو. أما الباب الثاني فيحتوي على تسعة فصول تناول فيها، أحوال الإعراب، الرفع، النصب، الجر، علامات الإعراب...، وقد اتخذ عدة أسس حاول من خلالها معالجة وتيسير بعض القضايا النحوية ومنها:

### 1.الدعوة إلى التوسع في معنى النحو:

أشار الجواري إلى مفهوم النحو في القديم الذي كان يعرف بعلم العربية، وكان السبب الوحيد في وجوده هو حماية القرآن الكريم وصيانة كلام العرب من الأعاجم المتوافدين عليها، إلا

1) عبد الستار الجواري، نحو التيسير، مطبعة المجمع العلمي العراقي،د.ط، 1984، ص.8.
2) المرجع نفسه،ص.6

أن النحو قد انحرف عن معناه الكلي إلى جانب أو جزء منه، ولاحظ أن النحاة جعلوه يقتصر على الإعراب والبناء فقط، حيث قال: "وهنا ينبغي أن نلاحظ بعناية أن النحو عند القدماء هو علم العربية الذي يعرف به وجهة كلام العرب وما يقصدون إليه. وأما المتأخرون فقد ألزموه فرعا من فروع هذا المعنى وصرفوه إليه، وجعلوه فنا مختصا بالإعراب والبناء"[1].

ويرى أن السبب في ذلك هو بحث المؤرخين وتعلقهم بدراسة النحو وتطوره، ويرى أن قواعد اللغة في الأصل وضعت للتركيب والتعبير قبل أي شيء، واستفسر عما جعل هذا النحو الذي أصبح متعلقا بالإعراب ليجد أن الإعراب هو أصعب شيء في النحو لذلك أصبح مركز اهتمام النحاة ليزداد صعوبة وتعقيدا، فقال: " ولذلك أصبح الإعراب جل ما في النحو وأكبر هم النحويين، وكثير منهم تعلم اللغة واكتسبها اكتسابا"[2].

وقد أشار إلى أن دراسة التركيب والأسلوب في اللغة هو أيسر أمر بالنسبة إلى الإعراب، حيث يرى أن التركيب ليس له أي قاعدة يسير عليها إلا الإعراب فهو الذي يضبط معاني الألفاظ ويدل على مكانها في التركيب. وقال:" وصفوة القول أن النحو قد استقل عند المتأخرين–كما كان منذ نشأته الأولى–بمعنى ضيق محدود، هو تغير أواخر الكلم بحسب مواقعها من التركيب، وهو الذي يعرف بالإعراب، وغلب عليه هذا المعنى غلبة بلغت به مبلغ الجمود المنقطع"[3].

1) عبد الستار الجواري، نَحْوُ التيسير، ص.17
2) المرجع نفسه، ص.21
3) المرجع نفسه، ص.22

ولمح فيما بعد إلى أن دراسة النحو على الطريقة التي نشأ عليها تُدْخِلُ النحو في اتجاه جديد ومشكلات لا بد أن تحل وتناقش فنجده يقول: "أول ما يحتاج، إلى وقوف مدرك على الصورة التي بدأ بها هذا النحو وفهم واعي لما أثر في تطوره وتحوله عن تلك الصورة، وإحاطة واسعة بالدروب التي سلكها وشعاب التي تسلل إليها حتى ضيع هدفه أو كاد"[1]، ومنه يرى أن قبل تيسير النحو يستوجب يحدد أولا معنى النحو وفهمه والإحاطة به، واستبعاد الشوائب التي لا مكان لها فيه.

**2.الدعوة إلى إلغاء العامل:**

وقد أشار الجواري إلى أن قضية العامل كانت محل دراسة منذ القدم إذ كان له قيمة ومكانة كبيرة إلى درجة أن "كل نظرة نافذة في النحو وأبوابه وفروعه لابد أن تقف على هذا الموضوع، موضوع العامل، وأن تعالج أمره معالجة ترجع به إلى أصله ونجرد منه النحو على هدى وبصيرة وإدراك للأساس الذي قام عليه"[2]، وقد أشار كذلك إلى مفهوم العامل وتقسيم النحاة له إلى معنوي لفظي، وقدم أمثلة عن مشاكل العامل، "ومن ذلك كلامهم في تنازع العاملين على معمول واحد"[3].

1) عبد الستار الجواري، نَحْوُ التيسير، ص.22
2) المرجع نفسه، ص.47
3) المرجع نفسه، ص.43

وقد مثال: "قام قعد زيد"[1]، زيد هنا. فاعل لأحدي فاعلين، وهنا أثار العامل ضجة إما أن يكون "زيد" فاعل للفعل الأول لأنه في التركيب أو للثاني لأنه الأقرب للفاعل، وأضاف أن النحاة رفضوا أن يكون الاسم الظاهر فاعلا لكل الفعلين حيث قال: "ولم ينفرد من بين النحاة إلا الفراء وهو إمام الكوفيين مرفوع فالعمل لهما لا إضمار"[2]. ويرى الجواري من العامل أنه: " هو السبب الأول الذي خرج بالإعراب عن حقيقة معناه، وعن واقع وظيفته ولا فائدة فيها، وعقد قواعد الإعراب تعقيدا لا مزيد عليه"[3].

أضاف إلى أن الدعوة إلى إلغاء العامل تطرق إليها إبراهيم مصطفى، شوقي ضيف من قبل ويرى أن ما قاله النحاة عن العامل ليس باطلا. إذ قال: " ليس كلام النحاة عن العامل لغوا كله، فإن فيه ومضات تدل على أن هذا الجفاف بل الجمود في تناوله أمر لا يؤخذ على إطلاقه بل ينبغي أن يلتمس مصدر تلك الومضات وأن يتعرف على أصولها ويكشف منشئها"[4].

فيرى النحاة" أن الأصل العمل للحرف ثم الفعل ثم الاسم، وأن العمل للمعنى الذي تؤديه حروف المعاني التي ليست كلها عاملة، مثل:" "لا" و "ما" النافيتين حين لا تتوفر شروط عملها، أما حرف العامل إما حروف الجزم والنصب التي تدخل على الأفعال، وكحروف الجر وإن

1) عبد الستار الجواري، نَحْوُ التيسير، ص.44
2) المرجع نفسه، ص.44
3) المرجع نفسه، ص.46
4) المرجع نفسه، ص.47

وأخواتها التي تدخل على الأسماء. ويرى في هذا الأمر أثر معنوي بليغ حيث أن بعض الحروف تعمل تارة وتارة لا تعمل مثل: لا، فهي تعمل إذا كانت نافيه للجنس"[1].

لنجد فيما بعد أن الجواري أدرك معنى العمل وذلك بقوله: "إن معنى العمل في النحو هو الذي ينبغي أن يكون موضع العناية والاهتمام، وذلك أنه في الحقيقة ليس إلا العلاقة المعنوية التي تكون بين أجزاء الكلام حين يؤلف وتركب أجزاؤه بعضها مع بعض"[2].

وبذلك يرى في قضية العامل أن تلغى كونها مسألة سطحية تحاول البحث عن مؤثر لحالة الرفع والنصب والجر، وهو ما ساهم في تعقيد النحو، وهو ما أراده ليكون واضح في أذهان المتعلمين ليستنتج في الأخير أن "البحث في عوامل الإعراب وفي أسباب ظواهره ليس عملا عميقا على الإطلاق، ولا هو معدوم الفائدة بحد ذاته، لكنه يكون كذلك إذا انحرف عن طبيعة الدراسة اللغوية، وأهمل أصولها واشتغل بالتعليل المنطقي المجرد"[3].

### 3. الدعوة إلى تصحيح المنهج النحو:

أشار عبد الستار الجواري إلى أن الإعراب ومنهج النحو المتبع هو ما أدى النحو لمخالفة وظيفته التي وضع من أجلها في شتى فروعه وأجزائه، فقد كان في أصل وضعه على ما سمع عن العرب لكن أضافوا مظاهر سلبية أخرى في نظر الجواري منها:

1) ينظر: عبد الستار الجواري، نَحْوُ التيسير، ص.47-48
2) المرجع نفسه، ص.48
3) المرجع نفسه، ص.49

### 1.3.الأمثلة المصنوعة و الشواهد الشاذة:

لقد النحويون يستشهدون على قواعدهم النحوية بكلام لم يسمع العرب فقال الجواري:" ومن ينظر في كتب النحو و لاسيما كتب المتأخرين يجدها مليئة ب الأمثلة المصنوعة التي وضعها النحاة وصنعوها ليوضحوا قواعد معينة قضت ضرورة المنهج الخاطئ أن يضعوها"[1].

ويرى أن في العديد من الكتب النحوية كلام العرب واستدل على ذلك بقوله: "ومن أراد الدليل الواضح على ذلك فعليه بباب الاشتغال ولاسيما المواضع التي يزعمون فيها جواز الرفع والنصب في الاسم المشغول عنه بنصب ضميره"[2].

وأشار فيما بعد إلى قضية الشواهد الشاذة التي بالغة النحاة في استعمالها في كتبهم دون الاهتمام بفساد الذوق في الاستشهاد، ويرى أن سبب ذلك يعود إلى إتباع طريقة سيبويه في وضع الشواهد. حيث كانت الشواهد التي أخذت عنه لم تنسب إلى قائل ومعظمها غير صحيحة في التركيب. يقول الجواري: "يقول جمهور النحاة: (إن لبيك) تضاف إلى ضمير المخاطب في الأغلب، وتضاف إلى ضمير الغائب قليلا كقوله: لقلت لبيه لمن يدعوني. ولا تضاف إلى الظاهر. وخالفهم سيبويه مستشهدا بقول قائل مجهول:

1) عبد الستار الجواري، نَحْوُ التيسير، ص.51
2) المرجع نفسه، ص.51

دعوت لما نابني مسوراً فلبى، فلبى يدي مسور

وفي هذا البيت المجهول النسب مضطرب المعنى مختل الأسلوب"[1].

### 2.3.إتباع طريقة الفقهاء

يظهر تأثر النحاة بالفقه بالإصلاحات التي استعملوها لتعقيد النحو العربي (القياس، الإجماع...) وهي نفس المصطلحات لدى أهل الفقه.

مثل: القياس ورغم أنهم يستعملون نفس المصطلح إلا أنّهم يختلفون في استعمالاته والقياس الفقهي يمكن أن يقيس ظاهرة واقعة في زمن معين على حادثة واقعة في زمن التشريع، ويكون الحكم على ظاهرة مرفوق بنص تشريحي، أما القياس النحوي فلا يمكنه ذلك لأنه محصور بالمادة التي بين أيدي النحاة والتي صح ورودها فمنها يستنبط أصوله وقواعده ولا يمكن أن تتجاوز ذلك مثل:" اختلافهم في تعدية الفعل بحرف الجر وفي حلول حرف من تلك الحروف محل حرف أخر، وأشرب الفعل اللازم معنى المتعدي، أو أشرب المتعدي معنى اللازم، فيتعدى اللازم بنفسه على هذا الوجه ويلزم المتعدي"[2].

وقال أيضا عن الإجماع:" أما الإجماع فقد اتخذوه أصلا من أصولهم.

1) عبد الستار الجواري، نَحْوُ التيسير، ص.52
2) المرجع نفسه، ص.63

ونحن نعثر في مباحثهم على مواضع كثيرة يقولون فيها مثلا: أجمع النحاة على كذا وخالفهم على جماعة. وحكى فلان الإجماع بحل جواز حالة بعينها إلى غير ذلك"[1].

### 3.3.تجاهل طبيعة البحث اللغوي:

وقد أجمل الجواري على الانحرافات في النحو في هذه المسألة ويقول:" ذلك أن القوم لم يدركوا أن البحث في اللغة ونحوها وبلاغتها وسائر علومها ليس إلا بحث استنباطيا استقرائيا، يقوم على الملاحظة والاختبار واستخلاص النتائج في مادة البحث، ولا سبيل إلى فرض الفروض وتصور النظريات ثم تطبيقها على تلك المادة بعد ذلك"[2]، حيث يرى أنه لا يجب تأويل المادة المحسوسة وملموسة بالمنطق والفلسفة، فذلك يدفع إلى البحث عن خفايا الأمور والتنقيب عليها.

ومنه دعا إلى ضرورة تبني منهج دراسة النحو الذي يقوم على أساس الدراسة العميقة التي تأخذ الأصول وتطرح ما لا يوافقه وتستبعده، ودعا إلى الأخذ بالقرآن الكريم والشعر العربي القديم للاستشهاد به، وبهما تأمل أن يخلوا النحو من الشوائب ويقوم على قواعد ثابتة صحيحة فقال: "وبذلك يمكن أن ستصفى النحو وتستخلص قواعده الصحيحة، وتنفي منه الشوائب والدخائل التي أورثه إياها الخطأ المنهجي ويعود إلى حقيقته ووظيفته في الحياة الفكرية والحياة الاجتماعية بصفة عامة"[3].

1) عبد الستار الجواري، نَحْوُ التيسير، ص.63
2) المرجع نفسه، ص.64
3) المرجع نفسه، ص.65

### 3. دراسة الجملة:

أشار الجواري إلى أن الجمل لم تكن محل اهتمام النحاة فقد أبعدوها في دراساتهم فنجده يقول: "وقلما تتجه عنايته إلى البحث في علاقات الألفاظ بعضها البعض عندما يتألف منها الكلام، بل قلما نجدهم يبحثون في الجملة إلا من حيث موقعها من الإعراب"[1]، وهو نفس الأمر بالنسبة إلى طبيعة الجمل حيث تضاف إلى علم أخر وهو علم المعاني، النحو كان بعيدا كل البعد عن دراسته ويقول عبد الستار الجواري في التركيب الجملة: " الجملة –كما نعرف – ألفاظ مركبة تعبر عن فكرة وتفصح عن المعنى، لا بد فيه من طرفين: وصف وموصوف، أو مسند ومسند إليه، أو موضوع ومحمول – كما يعبر أهل المنطق–. باختلاف الوصف أو المسند أو الموضوع تختلف طبيعة الجملة"[2].

والمسند والوصف في الجملة إذا كانا مقترنين بزمن تكون جملة فعلية، وإذا كانا عكس ذلك تكون جملةً اسمية، وأضاف أن النحاة فرقوا بين هاتين الجملتين على أساس ما تبدأ به،إن بدأت بفعل فهي جملة فعلية وإن بدأت باسم فهي جملة اسمية، وهنا تخلف اللغة العربية عن اللغات الأخرى التي لا تخلوا من فعل.

1) عبد الستار الجواري، نَحْوُ التيسير، ص.122

2) المرجع نفسه، ص.123

لقد رأى أنه " لا بد أن يعنى النحو وقواعد اللغة بدراسة طبيعة الجملة من حيث مدلولها الذاتي والموضوعي، ومن حيث علاقتها بالمفاهيم التي توجد في الخارج"[1]، فالنحو لم يعطي دراسة طبيعة الجملة أي أهمية، فقد صبوا جل اهتمامهم بدراسة أواخر الكلم في الجملة.

والنحاة حاولوا خضع جمل الخبر والإنشاء وفروعه للإعراب وهو ما جعلهم يضطرون إلى التأويل والتقدير ومن الأمثلة التي قدمها قوله: " كلامهم في ما يسمونه مصدر النائب عن فعله نحو قولهم «ضربا زيدًا».

فهذا مصدر منصوب لابد له –على حد ما يزعمون–من ناصب، وناصب المصدر في عرفهم لابد أن يكون فعلا من لفظه أو من معناه"[2]، وذكر المأزق الذي وقع فيه النحاة إن كان بإمكان المعمول عن العامل، وردّ على هذا ناقدًا لو أن النحاة لاحظوا أن هذه الجملة تندرج ضمن الأسلوب الإنشائي لما بحثوا وغاصوا في هذه المسألة.

كما رأى الجواري أيضا بضرورة العناية بالأساليب حيث قال: "أنهم أغفلوا دراسة أساليب النفي والإثبات والشرط، وكل واحد من هذه الأساليب يحتاج إلى عناية خاصة يقف بها الدارس عن كفية التعبير الدقيق عن غرضه"[3].

1) عبد الستار الجواري، نَحْوُ التيسير، ص.124
2) المرجع نفسه، ص.126
3) المرجع نفسه، ص.127

فالنحو كان على غنى من دراسة هذه الأساليب حيث كانت تدرس على أساس أنها عوامل تؤثر في الاسم أو تعمل في الفعل، مثل أدوات النفي التي تعمل كل واحدة منها على معنى معين وتعامل معاملة المؤثرات التي تدخل على الجمل الاسمية أو الفعلية.

ويقول الجواري: "صار درس الأساليب وما يؤديه من معاني، بالنفي، والاستفهام، والتعجب والتوكيد، ونحو ذلك، مما يختص به علم المعاني"[1]، ومنه يرى أن كل جزء من الجملة له معنى يجب أن يوضع في موضعه أو أن يدل دليل أخر على مكانه أو موقع من الكلام، وهو ما يختلف عن اللغات الأخرى، أي لكل لغة نظام تلتزم به في ترتيب الكلام. مثل البدأ بالمسند إليه ثم المسند ثم تأتي متمات المعنى من أجزاء الكلام. وفي اللغة العربية نجد أن الإعراب هو دليل التركيب الذي ينضم أجزاء الكلام ويضع كل واحد منها في موضعها المناسب.

ويطرأ على الجملة تغيير على نظامها المعروف وهو التقديم والتأخير إما وجوبا أو جوازًا في كلتا الحالتين، "ونذكر من ذلك وجوب تقديم الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورًا والمبتدأ اسم نكرة غير مفيدة نحو: «في الدار رجلٌ»[2].

وذكر الجواري أهم الحالات التي يتقدم فيها الخبر عن المبتدأ وجوبًا إذا كان هذا الأخير متصل بضمير يعود على الخبر مثل: "في الدار صاحبها"[3].

1) عبد الستار الجواري، نَحْوُ التيسير، ص.128
2)المرجع نفسه، ص.135
3) لمرجع نفسه، ص.135

وفي الجملة الفعلية يتأخر الفاعل عن مفعوله إذا تصل بضمير المفعول نحو: سكن "في الدار مالكها"[1].

وفي هذا الصدد قال الجواري: "نحن نستطيع أن نجمل كلام النحاة في التقديم والتأخير فنرده إلى وجهين: أولا التقديم أو التأخير واجب تقتضيه صناعة النحو –كما يقولون–وذلك حين يقول تقديم ما يستحق التأخير سببا يعود إلى الضمير على المتأخر لفظا ورتبه، كأن يكون في المفعول المقدم ضمير يعود على الفاعل"[2].

أما في جواز التقديم والتأخير فيقول: "إن كتب النحو تمرّ به مرّ الكرام، لأنها لا تري فيه أثرًا للصناعة النحوية، وإنما هو أمر يتصرف فيه المتكلم، إن شاء قال: كتب زيد الدرس،وإن شاء قال: كتب الدرس زيد، فلا فرق عندهم بين الطريقتين"[3].

ويرى أن الجملة العربية خاضعة لنظام معين إن خرجت عن ذلك النظام يكون إما وجوبًا أو جوازًا، وأشار كذلك إلى أن الإعراب ليس السبب الوحيد الذي جعل من النحو معقدا وصعبا على المتعلم، وإنما أيضا طبيعة التركيب، حيث يقول: "لا بد مما ليس فيه بد، ولا سبيل لدارس العربية أن يسقط أي جانب من هذين الجانبين، جانب الإعراب وجانب التركيب وطبيعته وطبيعة تكوينه وترتيب أجزائه"[4].

---

1) عبد الستار الجواري، نَحْوُ التيسير، ص.135

2)المرجع نفسه، ص.136

3) المرجع نفسه، ص.137

4)المرجع نفسه، ص.138

# الخاتمة

لقد شاعت فكرة تيسير النحو العربي وهو ما أدى بنا إلى دراسة هذا الموضوع، وحاولنا فيه الوقوف على أصول النحو العربي وأسباب ظهوره، وبعد ذلك حاولنا البحث في ثنايا تيسير النحو العربي لنجد أن مصطلح التيسير رافقته عدة مرادفات، وإلى أهم دوافع ظهور هذه الحركة، فيما بعد حاولنا دراسة بعض الأعمال والمحاولات في هذا المجال القديمة والحديثة، بعد دراستنا هذه نخلص إلى مجموعة من النتائج حيث توصلنا إلى:

**نتائج الدراسة التطبيقية:**

1. الكتب القديم التي ألفت لغرض تيسير النحو العربي "الواضح" لزبيدي و"اللمع" لابن جني كانت مخالفة عن أمهات الكتب حيث وضعت بلغة سهلة وترتيب سهل واضح ما أسهل للباحث والمتعلم الغوص فيها.

✓ تتجلى مظاهر تيسير النحو العربي لدى الزبيدي في كتابه "الواضح" في اعتماده على الإيجاز، كما أنه ابتعد عن مشاكل الخلاف وعن الآراء الشاذة.

✓ ويظهر في كتاب "اللمع" لابن جني أنه أخذ من الاختصار، الابتعاد عن الخلافات النحوية، والاستغناء عن بعض الأبواب...، كغيرها من مظاهر تيسير النحو العربي.

2. ظهور العديد من المؤلفات النحوية في العصر الحديث التي تدعوا إلى تيسير النحو العربي ك "شوقي ضيف" في كتابه "تجديد النحو"، و "عبد الستار الجواري" في كتابه "نحو التيسير".

- ✓ تأثر النحاة المحدثين بمحاولات تيسير بمن سبقوهم أمثال تأثير إبراهيم مصطفى على اعبد الستار الجواري، وتأثر شوقي ضيف بمحاولة ابن مضاء القرطبي.
- ✓ اعتماد شوقي ضيف في على الدراسة التطبيقية، ويظهر ذلك من خلال كثرة استخدامه للأمثلة وشرحها، حيث وضع عدة أسس مختلفة في تجديده للنحو كإلغاء تنسيق أبواب النحو ومثلا إشارته إلى إلغاء عمل كان وأخواتها، وغيرها من الأسس.
- ✓ ارتكاز عبد الستار الجواري على الدراسة النظرية، ويظهر ذلك في دعوته للتوسع في معنى النحو حيث يرى أنه خرج عن معناه الأصلي، كما دعا إلى تصحيح منهج النحو المتبع في النحو العربي، كما دعا أيضا إلى دراسة الجملة من حيث طبيعتها وأساليبها.

**النتائج العامة:**

1. إن مجال النحو العربي مجال واسع ولا يزال محل الدراسة إلى يومنا هذا.
2. من الدوافع التي أدت إلى ظهور علم النحو العربي: الدافع الديني الذي كونه يعتبر الركيزة الأولى ولأساسية ويهدف إلى حماية وصيانة القرآن الكريم من التحريف، الدافع القومي والدافع الاجتماعي.
3. لم ينشأ النحو العربي دفعة واحدة وإنما مرّ بمراحل عدة قبل وصول إلى ما هو عليه اليوم من تطور وازدهار.
4. كثرة الدراسات في النحو العربي أدت إلى صعوبته وتعقيده، وهذ ما جعل النحاة يدعون إلى ضرورة تيسيره.

5. ظهور حركة التيسير كانت نتيجة الحاجة الملحة من المعلمين لتسهيله وتيسيره، كونه صعب الاستيعاب.

6. لم تكن فكرة التيسير النحو العربي وليدة العصر الحديث، والمحاولات تيسير هذا العلم كانت مخالفة من نحوي لأخر. .

وفي الختام، نقول أن هذا البحث محاولة تطمح لأن تكون إضافة جديدة المكتبة الجامعة، وأن نكون قد حققنا ما تهدف إليه من علمية وأن نكون فتحنا أفاقا جديدة بهذه الدارسة في المجال العلمي.

# المصادر و المراجع

**القرآن الكريم:** رواية ورش

**الكتب :**

1. إبراهيم عبود السمرائي، المدارس النحوية، دار المسيرة، عمان، الطبعة.1، 2007م.

2. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة الهنداوي لتعليم والثقافة، القاهرة، دون الطبعة، دون التاريخ.

3. ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، الطبعة.1، 1986م.

4. ابن جني، اللمع، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، كلية دار العلوم، القاهرة، الطبعة.1، 1979م.

5. ابن خلدون، المقدمة، دار التونسية، تونس، دون الطبعة، 1984م.

6. ابن رحمة الحويزي، تحقيق: عبد الرحمان كريم اللامي، دار العلمية الدولية، عمان، الطبعة.1، 2002م.

7. ابن سراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة.3، الجزء.1، 1996م.

8. ابن عصفور،المقرب، تحقيق: عادل أحمد ومحمد المعوص، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة.1، 1998م.

9. ابن مضاء القرطبي، الرّد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة.2، دون تاريخ.

10. أبو بكر الزبيدي، الواضح في العربية، تحقيق: عبد الكريم خليفة جليس الزمان، عمان، الطبعة.2، 2010م.

11. أبو بكر محمد الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دارا المعارف، القاهرة، دون الطبعة، دون التاريخ.

12. أبو عثمان الجاحظ، الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، الجزء الأول، الطبعة.1، 1965م.

13. أبو علي المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار الغريب، القاهرة، الطبعة.1، 2008م.

14. أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، مطابع الأهرام التجارية، مصر، الجزء الأول، دون التاريخ، 1994م.

15. أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير، مطبعة مجمع العلمي العراقي، بغداد، دون الطبعة، 1984م.

16. تمام حسن، مناهج البحث في اللغة، مكتبة النسر، دون الطبعة، دون التاريخ.

17. الجرجاني، العوامل المئة، تحقيق: أبي بكر الشيخي الدغستاني، دار المناهج، لبنان، الطبعة.1، 2009م.

18. جمال الدين، أبي سعد علي ابن مسعود، المستوفي في النحو، تحقيق: محمد البدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، دون الطبعة، الجزء.1، 1987م.

19. حسن منصور الشيخ، الإعراب المحلي، للمفردات النحوية، دار فارس، الأردن، الطبعة.1، 2009م.

20. راوي صلاح، النحو العربي: نشأته وتطوره، مدارسه ورجاله، دار الغريب، القاهرة، دون الطبعة، 2003م.

21. سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الجزء الأول، الطبعة.3، 1988م.

22. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، الطبعة.7، دون تاريخ.

23. شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، الطبعة.6، 2013م.

24. عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، دون الطبعة، دون التاريخ.

25. عبد الوارث مبروك، في اصلاح النحو العربي، دار القلم، الكويت، الطبعة.1، 1985م.

26. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة.1، 2004م.

27. فاضل صلاح السمرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، الطبعة.1، 2002م.

28. محسن محمد المعالي، العوامل النحوية للجرجاني، حورس الدولية، الإسكندرية، دون الطبعة، 2009م.

29. محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، دار المعارف الإسكندرية، دون الطبعة، دون التاريخ.

30. محمد الشاطر أحمد محمد، الموجز في نشأة النحو، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، دون الطبعة، 1983م.

31. محمد الطهطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، الطبعة.2، دون التاريخ.

32. محمد الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة.3، 1995م.

33. محمد حماسة عبد اللطيف وآخرون، النحو الأساسي، دار الفكر العربي، القاهرة، دون الطبعة، 1997م.

34. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الكتاب الحديث، الكويت، دون الطبعة، دون التاريخ.

35. محمد سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دون الطبعة، 2000م.

36. محمد عبد البديع، مختصر النحو العربي، دار الأمين، القاهرة، الطبعة.1، 1999م.

37. محمود مطرجي، النحو وتطبيقاته، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة.1، 2000م.

38. المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، دون الطبعة. دون التاريخ.

39. نعيمة رحيم العزاوي، أبو بكر الزبيدي الأندلس وأثاره في النحو واللغة، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، 1975م.

40. وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل عرضا ونقدا، دار الكتب الثقافي، الأردن.الطبعة.2، 2005م.

**المعاجم:**

1) ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة.1، الجزء.1، 2003م.

2) ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله على الكبير وآخرون، دار المعارف، مصر، القاهرة، الجزء.6، دون الطبعة، دون تاريخ،

3) ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، مصر، القاهرة، الجزء6، دون الطبعة، دون التاريخ.

4) أبو بكر علي عبد العليم، الموسوعة النحوية والصرفية الميسرة، مكتبة ابن سينا، القاهرة، دون الطبعة، 2004م.

5) الجرجاني، التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دون الطبعة، دون التاريخ.

6) الجوهري، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار للملايين، دار العلوم، بيروت، الطبعة.2، 1979م.

7) مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، الطبعة.4، 2004م.

8) محمد نجيب اللبيدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، لبنان، الطبعة.1، 1985م.

**المذكرات والمحاضرات:**

1. أحمد قريش، محاضرات المدارس النحوية. تخصص لسانيات عامة، جامعة أبي بكر بلقيد، تلمسان.

2. سميرة جداين، مفهوم تيسير النحو العربي لدى النحاة المحدثين، جامعة تلمسان.

3. فادي صقر أحمد عصيدة، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، أطروحة لاستكمال الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، 2006م.

4. منال محمد أحمد عبد القادر القارئ، جهود نحاة مصر المحدثين في تيسير الدرس النحوي في القرن العشرين، بحث مقدم لنيل الدكتوراه، جامعة شاندي، 2016م.

5. هيثم حمادة أحمد الثوابة، أساليب القدماء في تيسير النحو العربي، دراسة وصفية تحليلية، ماجستير في اللغة العربية وآدابها، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2007م.

**مجلات:**

1. خالد عبد الكريمبسندي، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي، مجلة الخطاب الثقافي، جمعية اللهجات والتراث الشعبي، الرياض، العدد:3، 2008م.

2. رافع عبد الله لعبيدي، جهود دكتور شوقي ضيف في تجديد النحو تعليمه وتيسيره، مجلة آداب الرافدين، العدد:58.

**3.** محمد صاري، تيسير النحو موضة أم ضرورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عنابة.

# فهرس الموضوعات

# فهرس الموضوعات

الإهداء:01
الإهداء:02
شكر وتقدير
المقدمة.....أ

**الفصل الأول: النحو العربي**

المبحث الأول: مفهوم النحو العربي ونشأته.....02

أولا: مفهوم النحو.....02

1.1.النحو لغة.....02
2.1. النحو اصطلاحا.....04

ثانيا: نشأة النحو.....06

1.2.سبب التسمية.....07
2.2. واضح النحو العربي.....07
3.2. دوافع نشأة النحو العربي.....08
أ. الدافع الديني.....08
ب. الدافع الاجتماعي.....09
ت. الدافع القومي.....10
4.3. مراحل تطور النحو العربي.....11
أ. طور الوضع والتكوين.....11
ب. طور النشوء والنمو.....12
ت. طور النضج والكمال.....14
ث. طور الترجيح .....15

ثالثا: لمحة عن المدارس النحوية.....16

1.3.مدرسو البصرة.....16
2.3. مدرسة الكوفة.....17
3.3. مدرسة بغداد.....18

المبحث الثاني: قضايا النحو العربي.....20

أولا: العامل.....20

1. مفهوم العامل.....20

2. نشأة العامل.....21
3. أنواع العومل.....22
1.3. العوامل اللفظية.....22
2.3. العوامل المعنوية.....24

ثانيا: الأعراب.....25

1. مفهوم الإعراب.....25
2. أنواع الإعراب.....26
1.2. الإعراب اللفظي.....26
2.2. الإعراب المحلي.....26
1.2.2. مواضيع الإعراب المحلي.....27
3.2. الإعراب التقديري.....28
1.3.2. حالات الإعراب التقديري.....29
ثالثا: كان وأخواتها.....29
1. تعريف كلن وأخوتها.....29
2. عددها ومعانيها.....30
3. تصرفها.....30
4. ترتيب معمولي الفعل الناقص.....31
رابعا: الجملة.....33
1. مفهوم الجملة.....33
2. أنوع الجملة.....34
1.2. الجملة الإسمية.....35
2.2. الجملة الفعلية.....36
3. أقسام الجملة الفعلية.....39
1.3. جمل لها محل من الإعراب.....39
2.3. جمل لا محل لها من الإعراب.....40

## الفصل الثاني: تيسير النحو العربي ومنطلقاته

المبحث الأول: تيسير النحو العربي.....43
أولا: مفهوم التيسير.....43
1. التيسير لغة.....43
2. التيسير اصطلاحا .....44
ثانيا: دوافع تيسير النحو العربي.....47
ثالثا: طرق تيسير النحو العربي.....50
المبحث الثاني: تطبيقات تيسير النحو العربي.....54

# فهرس الموضوعات

أولا: جهود القدماء.....54
1. كتاب الواضح للزبيدي.....54
2. كتاب اللمع لابن جني.....72
ثانيا: جهود المحدثين.....73
1. كتاب تجديد النحو لشوقي ضيف.....73
2. كتاب نحو التيسير لعبد الستار الجواري.....82
الخاتمة.....94
المصادر والمراجع.....98
فهرس الموضوعات

**ملـخص:**

هذا البحث عبارة عن دراسة نظرية تتناول قضية لسانية تعليمية، يعالج إشكالية محورية هي:فيما تتجلي جهود النحاة في تيسير النحو العربي؟ حاولنا من خلاله النظر إلى قضية تعليمية النحو من منظور التيسير النحوي الذي يعتبر محورا هاما و جديدا في علم النحو الحديث، و منه تطرقنا في الفصل الأول إلى دراسة النحو العربي في مفهومه و نشأته و تطوره، وبعض قضاياه .أما في الفصل الثاني فقد كان مخصصا لتيسير النحو العربي الذي حاولنا فيه الوقوف على مفهوم و أسباب التيسير، كما وقفنا عند أهم الجهود التي بذلها النحاة - القدامى و المحدثين-في سبيل تيسير هذا النحو.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي _ التيسير _ المفهوم _ التطبيقات .